

الفصل الأول

العلاقات المصرية - الأمريكية خلال فترة حكم

مبارك الأولى 1987-81

المبحث الأول

تطور العلاقات على الصعيد السياسي والعسكري 1987-81

كان لنصر أكتوبر 1973 انعكاساته الجوهرية على العلاقات المصرية - الأمريكية ، والتي سرعان ما بدأت في التحسن التدريجي في أعقاب هذا النصر بشكل مواز مع الجهود الأمريكية لإحلال السلام في المنطقة ، كما بدأ الاعتماد المصري الكامل على الولايات المتحدة وجهودها في هذا الشأن⁽¹⁾ ، وتواكب ذلك مع عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسمياً في الثامن والعشرين من فبراير 1974 ، ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات بين البلدين تشهد قفزات نوعية متتالية سواء على الصعيد الثنائي أو فيما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية .

ولقد وضحت كثافة العلاقات من خلال عدد من المؤشرات ، لعل أبرزها كان الزيادات المطردة في كميات المعونات والمساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لمصر^(*) ، أيضاً وجود درجة كبيرة من التطابق الاستراتيجي في سياسات البلدين تجاه كثير من القضايا الإقليمية والدولية⁽²⁾ .

ولقد أطلق البعض على هذه المرحلة من العلاقات " فترة شهر العسل " ، حيث شهدت جهوداً كبيرة من قبل الطرفين لتقريب وجهات النظر والتوافق

(1) لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . "انعكاسات توقف المعونة العسكرية على الأمن القومي المصري" . في: د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مصر ما بعد المعونات .. نحو مزيد من الاعتماد على الذات . مرجع سابق ، ص 190 .

(*) استأنفت الولايات المتحدة معونتها الاقتصادية، والتي أوقفت بعد عدوان 1967، نظراً لاتخاذ نظام الحكم في مصر آنذاك موقفاً سياسياً يتعارض مع السياسات الأمريكية في المنطقة، وموالٍ للاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية .

(2) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . التقرير الاستراتيجي العربي ، 1985 ، ص 378، 379 .

، خاصة فيما يتعلق بقضية السلام بالمنطقة والعلاقات الثنائية المشتركة⁽¹⁾ .
ومع توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 1979 ، فإن مصر أصبحت من
منظور البعض ، الدولة الحليف الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة في
المنطقة العربية⁽²⁾ ، حيث شكل توقيع هذه الاتفاقية نقطة تحول رئيسية في
مسار العلاقات المصرية - الأمريكية على مختلف المستويات السياسية
والاقتصادية والعسكرية ، فوضعت الولايات المتحدة مصر منذ ذلك التاريخ
ضمن قائمة الدول الصديقة التي يحق لها الاستفادة من البرامج الكبيرة
للمساعدات التي تقدمها في المجالين الاقتصادي والعسكري⁽³⁾ ، ثم سعت
الولايات المتحدة جاهدة لإقناع الرئيس السادات بتوقيع اتفاقية تعطي
للعسكرية الأمريكية الحق في استخدام قاعدة رأس بناس على البحر الأحمر
وبعض القواعد المصرية الأخرى⁽⁴⁾ .

ونظراً لاعتقاد الرئيس السادات القوي بأن مصر تقف في موضع أفضل
من إسرائيل لخدمة المصالح الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة⁽⁵⁾ ، فإنه
رحب بتعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة ، مبرراً ذلك بأن مصر
تساهم في تحقيق نوع من التوازن العسكري الذي اختل في المنطقة ، كما

(1) William Quandt . The United States And Egypt : An Essay on Policy For The 1990s , Op. Cit., PP 2-4 .

(2) Denis Sullivan .“American Aid To Egypt, 1975-96 :Peace Without Development”, Middle East Policy ,Vol. 4 ,(Oct. 1996) , P 36 .

(3) لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . مرجع سابق ، ص 190 .

(4) Ali E. Hilal Dessouki .“Egyptian Foreign Policy Since Camp David”. In: William Quandt (ed.) . The Middle East :Ten Years After Camp David. Washington : Brookings Institution,1988, P 107 .

(5) Dina Haseeb & Malak Rouchdy .“Egypt’s Speculations In The Gulf Crisis : The Government’s Policies And The Opposition Movements”. In: Haim Bresheeth And Nira Yuval - Davis (eds). The Gulf War And The New World Order . London: Zed Books Ltd, 1991, P 73 .

أنها تساعد الولايات المتحدة على استعراض قوتها العسكرية بشكل فعال ومؤثر في منطقة الخليج والشرق الأوسط عامة .

ورغم قناعة وتفضيل السادات لمبدأ التعاون العسكري مع الولايات المتحدة ، إلا أنه أخضع ذلك لعدد من الضوابط من أهمها: أن يكون الوجود العسكري الأمريكي في مصر مؤقتاً ومحدوداً وبعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان ، مع عدم تقنينه في اتفاقية رسمية مكتوبة ، حتى يأخذ شكل التسهيلات المؤقتة ، أيضاً يكون ذلك استجابة لطلب من أية دولة عضو في الجامعة العربية⁽¹⁾ ، إلا أنه خلال العامين الأخيرين من حياة السادات ، كان قد عرض على الولايات المتحدة ، أن تستخدم عدداً من المطارات العسكرية المصرية ، على أساس الموافقة على كل حالة منها على حدة ، وبالفعل استخدمت طائرات سلاح الجو الأمريكي تلك المرافق من حين لآخر في عمليات ، مثل عملية الضوء الأزرق لإتقاذ الرهائن في إيران 1980⁽²⁾ .

وكان رحيل الرئيس السادات بحادث اغتياله المأساوي ، ظرفاً مناسباً استخدمته الولايات المتحدة بذكاء شديد ، في محاولة منها لتأكيد الارتباط القوي بين البلدين ، فشهدت جنازته مظاهرة أمريكية تقدمها أربعة رؤساء سابقين للولايات المتحدة ، وهي إشارة رأى فيها بعض المحللين ، دليلاً قوياً على الأهمية التي توليها واشنطن للعلاقات مع مصر ومستقبل دورها ، فضلاً عن كونها رسالة دعم للرئيس الجديد ، الذي يعرف عنه قدر

(1) د/ درية شفيق بسيوني . "الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، الثوابت والمعطيات" . الفكر الاستراتيجي العربي ، عدد 41 (يوليو 1992) ، ص 100 .

Also - Ali E. Hillal Dessouki. Op Cit. , P 107 .

(2) Hermann Eilts . "The United States And Egypt" . In : William Quandt (ed.) . Op. Cit. , P 145 .

كبير من استقلال الرأي واختلاف الرؤية⁽¹⁾ .

ومع تولى الرئيس حسنى مبارك مقاليد الحكم في أكتوبر 1981 ، أكد على الالتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل ، وتحرك بمصر منذ البداية صوب الشراكة مع الولايات المتحدة ، معطياً لها بعض الحقوق والتسهيلات العسكرية ، ومتعاوناً مع خططها لتدشين تعاون مضاد للشبكة السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾ .

ومنذ ذلك الحين ، ظلت العلاقات المصرية - الأمريكية عند مستوى التعاون شبه الكامل ، بالرغم من بعض الاختلافات أو عدم اتفاق الرؤية بين حين وآخر ، وهذا ما سيتضح في سياق الآتي :

1 . تطور العلاقات على المستوى السياسي 1981-1987 :

وللوقوف على تطور العلاقات المصرية - الأمريكية على المستوى السياسي خلال هذه الفترة ، فإن الباحث سيعتمد إلى إجراء فصل بين سياق تطور العلاقات على الصعيد الثنائي وبين التفاعلات التي جرت بين البلدين فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ، ولعل هذا تقسيماً نظرياً بحثاً لهدف الدراسة ، حيث أنه من الصعب واقعياً الفصل بين الجوانب السياسية المختلفة للعلاقات .

أ . التفاعلات السياسية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي :

شكلت قضية الصراع العربي الإسرائيلي القضية المحورية في سياق تطور العلاقات المصرية الأمريكية ، وذلك على امتداد نصف القرن الماضي ، حيث

(1) د/ مصطفى الفقى . مرجع سابق ، ص 8 .

(2) Peter Hahn . "Egypt". In : Bruce Jentleson & Thomas Paterson (eds.) . Encyclopedia of U.S. Foreign Relations . Vol. 2 , New York : Oxford University Press , 1997 , PP 65 -66 .

شهدت تلك الفترة العديد من التطورات في العلاقات ، بلغت أدنى درجاتها عام 1967 ، إلى أن بدأ الانفراج في العلاقات بعد حرب أكتوبر وبسببها⁽¹⁾ ، إلى أن نشأ بعد ذلك نوع من التطابق الاستراتيجي في سياسات البلدين تجاه تلك القضية ، وهو الأمر الذي بدا واضحاً في تبني الرئيس السادات ابتداء من نوفمبر 1977 ، لسياسة خاصة بالقضية الفلسطينية تقوم على التعاون الكامل والمطلق مع الولايات المتحدة⁽²⁾ .

كما أن الرئيس مبارك ومنذ توليه السلطة ، عمل على توسيع وتقوية العلاقات المصرية - الأمريكية ، وتقابل في واشنطن مع الرئيس ريجان ، واستقبل في القاهرة عدداً كبيراً من المسؤولين الأمريكيين الهامين وأعضاء من الكونجرس ، واحتفظ مع الجميع بحوار نشط حول موضوعات الشرق الأوسط لاسيما التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي⁽³⁾ .

ولما كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة مصر الخارجية في ظل مبارك ، هو استعادة العلاقات مع العالم العربي ، فإن مصر رأت أنه لتحقيق هذا الهدف ، كان لزاماً عليها أن تبنى التزامها الواضح بالقضايا العربية ، رغم استمرار التزامها باتفاقيات كامب ديفيد ، وكانت القضية الفلسطينية أحد أهم الوسائل التي تستطيع الدبلوماسية المصرية من خلالها إظهار مثل هذا الالتزام⁽⁴⁾ .

إلا أن الرئيس الأمريكي ريجان - الذي تولى الرئاسة عقب خسارة كارتر 1980

(1) لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . مرجع سابق ، ص 185 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، مرجع سابق ، ص 378:379 .

(3) The U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs . "U.S. Egyptian Relations" . Current World Leaders , Vol. 28 , No. 1/3 (Feb. 1985) , P 106 .

(4) د/ علي الدين هلال . مرجع سابق ، ص 281 .

وللمزيد حول ذلك أنظر : رسالة الباحث للمجستير بعنوان : السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة العربية 1981-1991 : دراسة في صنع القرار السياسي. قسم العلوم السياسية ، كلية تجارة بورسعيد ، 1994 ، ص ص 219-230 .

- كان لإدارته أولويات تختلف عن سلفه ، فكانت محادثات الحكم الذاتي في الضفة وغزة تأتي في مرتبة أدنى في جدول أعماله ، في حين شكل التوافق الاستراتيجي الهادف إلى مواجهة الخطر السوفيتي المحتمل على الشرق الأوسط الهدف الأساسي لسياسته الخارجية⁽¹⁾ .

ولما كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية غير مقبولة لدى إسرائيل حينذاك كشريك في المفاوضات ، كان المطلوب هو العثور على متحدث آخر باسم الفلسطينيين ، وكان البديل المنطقي في رأى الإدارة الأمريكية هو الملك حسين ملك الأردن . ومع رفض الملك حسين لذلك ، بذلت جهوداً سرية منسقة فيما بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال عامي 81 ، 1982 ، لإقناع الملك بإعادة النظر في موقفه هذا⁽²⁾ .

ورغبة منها في القضاء على نجم منظمة التحرير الفلسطينية الذى بدأ يصعد ويبرز سياسياً ، عملت إسرائيل بكل قوة وعلى كافة المستويات ، على ضرب هذه القوة المتنامية ، حيث طرحت الخيار الأردني الذى ينسخ أي وجود للمنظمة في المعادلة السياسية ، كما تعقبت قواتها قوات المنظمة في آخر معاقلها التي بقيت لها في لبنان بعد خروجها من الأردن .

وأمام صمود المنظمة ومعها قوات الحركة الوطنية اللبنانية ، كررت إسرائيل محاولتها ، وبدأت قيادتها العسكرية تخطط لحرب جديدة ، بدأتها في الثمانينات تحت مسميات عديدة منها : (العمليات الانتقامية ، والحرب الوقائية) في عام 1981⁽³⁾ .

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 118 .

(2) Ibid. , P 120 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص 69، 70 .

ولعل أول اختبار حقيقي للموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس مبارك ، كان في الخامس من يونيو 1982 ، مع قيام إسرائيل بعمليات غزو شاملة لجنوب لبنان تحت شعار "عملية إقرار السلام في الجليل" ، حيث تحركت الدبلوماسية المصرية في مواجهة هذا العدوان على عدة محاور ، سواء عبر المنظمات الدولية (مجلس الأمن) ، أو من خلال الاتصالات الثنائية بأطراف عربية أو عربية ، هذا فضلاً عن إدانة الغزو إدانة قاطعة على المستوى الرسمي⁽¹⁾ .

وكانت مصر قد أعربت لواشنطن في وقت سابق على الغزو ، عن قلقها بشأن النوايا الإسرائيلية . ومن ثم ، أدى إحجام الولايات المتحدة عن منع إسرائيل من ذلك رغم التحذير المصري ، والشك في أن التصرف الإسرائيلي لم يتم إلا بعد موافقة الإدارة الأمريكية ، إلى توتر شديد في العلاقات بين القاهرة وواشنطن ، فوجد الرئيس مبارك نفسه في موقف سياسي صعب للغاية ، حيث اتهمته دول الرفض العربية بالتواطؤ في ذلك ، فإسرائيل شريكة مصر في معاهدة السلام تتصرف من جديد بما يتناقض ويهدد المصالح العربية ، متجاهلة النداءات المصرية بالأفعال ، كما أن الولايات المتحدة - التي ترى مصر أنها حليفها - تغض الطرف عما يحدث ، رغم العبارات التي ترددها علناً⁽²⁾ ، وبالتالي شكل هذا الغزو حرجاً شديداً للقيادة المصرية ، وأثار التصور بأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد أطلقت يد إسرائيل في المنطقة ، ولم تشكل أية قيود على السياسات والتصرفات

(1) نزيرة الأفندي . " مبارك وقضايا السياسة الخارجية " . الأهرام الاقتصادي ، عدد 977 (5 أكتوبر 1987) ، ص 12 .

(2) Hermann Eilts . Op. Cit. , PP 122 -123 .

الإسرائيلية⁽¹⁾ . ولقد واجه الرئيس مبارك حينذاك ، ضغطاً داخلياً متزايداً من أجل الرد على ما اعتبره الشعب المصري عدواناً إسرائيلياً على العرب ، ورغم مقاومته لذلك لفترة ، وتحذيره لمن ينتقده بأن القيام بعمل للرد على إسرائيل يهدد بخفض أو منع المعونة العسكرية والاقتصادية الأمريكية لمصر ، وليس لدى مصر بديل عن تلك المعونات ، حيث أنها إذا طلبت من الدول العربية النفطية تقديم الدعم لمصر ، فإنه من المرجح أن تشترط إلغاء معاهدة كامب ديفيد ، ومن شأن ذلك أن يغضب الولايات المتحدة ويدفع إسرائيل إلى العودة إلى احتلال جزء من سيناء .

إلا أن حدوث مذابح صابرا وشاتيلافي سبتمبر 1982 ، دفع الرئيس مبارك دفعاً إلى التصرف ، فاستجاب للضغط الداخلي وقام بسحب سفيره من تل أبيب وجمد تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، لكن القيادة الأمريكية رأت أن هذا التصرف المصري لا يفيد ولن يكون له من أثر سوى زيادة الأمور تعقيداً . ومن ثم ، عملت الولايات المتحدة في أعقاب ذلك على ممارسة الضغوط المتتالية والمستمرة على الرئيس مبارك ، لا سيما من جانب الكونجرس ، كي يعيد السفير إلى إسرائيل ويستأنف تطبيع العلاقات ، إلا أنه رفض أن يز عن ذلك⁽²⁾ ، مما أثار العواصف العاتية على مصر من قبل الدوائر السياسية الأمريكية ، خاصة وأن غياب السفير المصري عن تل أبيب قد تزامن مع عودة السفير السوفيتي إلى القاهرة في مايو 1983 ، والذي تم ضمن الإطار العام للتصالح المصري السوفيتي⁽³⁾ ، كما لاحظت الولايات المتحدة وإسرائيل بانزعاج ، أن

(1) سفير دكتور / السيد أمين شلبي . "العلاقات المصرية - الأمريكية: ثلاثة عهود" . السياسة الدولية ، عدد 139 (يناير 2000) ، ص 110 .

(2) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 123 .

(3) سفير دكتور / السيد أمين شلبي . مرجع سابق ، ص 110 .

الرئيس مبارك قد أعطى الضوء الأخضر للصحافة المصرية كي تستأنف هجومها على إسرائيل ، وهو الهجوم الذى كانت تمارسه بشراسة وباستمتاع شديدين⁽¹⁾ .

ورغم مطالبة الكثيرين للرئيس مبارك أن يتخذ مواقف مختلفة كلية عن السادات ولا يكتفى بسحب السفير ، حتى ولو وصل الأمر إلى حد إلغاء معاهدة السلام ، إلا أن الأمر كان عسيراً بالنسبة للرئيس مبارك حتى ولو أراد ذلك ، لأن السادات كان قد انتهى بمصر إلى دائرة الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة ، وهو ما لم يترك للرئيس مبارك مجالاً للمناورة أو الخلاص .

وكانت المعونة الأمريكية تعنى - من منظور الكثيرين - إنقاذاً للمصريين من خطر المجاعة ، كما تعنى أيضاً استقرار القوات المسلحة ، التي أصبحت الولايات المتحدة مصدرها الوحيد للسلاح - كما سيأتي تفصيله لاحقاً - ولم يكن الاعتماد على الاتحاد السوفيتي مضموناً ، على الأقل بدون تنازلات قد لا تقبلها مصر ، فلم يكن أمام الرئيس مبارك من يمكن أن يتجه إليه لو أراد . ومن ثم ، كان عليه فقط أن يسير في طريق "المعتدلين" ، أو أن يدخل حرباً لا يريد أن يخوضها ولا يستطيع أن يكسبها⁽²⁾ .

إلا أن الجهد لتأكيد سياسة مصرية مستقلة في هذا الشأن ، من الممكن أن يلاحظ في الطريقة التي تم بها إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان ، والذي تواكب مع تدعيم وتوثيق العلاقات المصرية مع منظمة التحرير الفلسطينية⁽¹⁾ . وتكشف فيما بعد أن إعطاء الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر لإسرائيل لغزو لبنان ، تم بهدف تحطيم القوة الفلسطينية هناك تمهيداً لطرح مشروعها

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 123 .

(2) بونالد نيف . "المعتدلون العرب نافذة ضيقة جداً إلى الحل" . الموقف العربي ، عدد 68 (ديسمبر 1985) ، ص 85 .

مشروعها عن "البديل الأردني" ، الذي يمثل من منظورها حلاً توفيقياً ،
قد يحظى بقبول عربي ، وفي الوقت نفسه يمكن تمريره إسرائيلياً⁽²⁾ .
وانطلاقاً من ذلك ، أعلنت الولايات المتحدة في الأول من سبتمبر 1982 ، عن
مبادرة ريجان للسلام في الشرق الأوسط ، والتي أعطت للأردن الدور الرئيس
والمحوري للتفاوض المباشر مع إسرائيل حول الضفة ، مع إحلال قيادة
منظمة التحرير بقيادات أخرى بديلة من الأرض المحتلة ، تكون على
استعداد للمضي قدماً في مثل هذا النوع من التسوية⁽³⁾ .
كما دعي ريجان في مبادرته إلى تجميد بناء أية مستوطنات جديدة ،
ورغم أن الرئيس مبارك كان يريد أن تتضمن المبادرة جملة قاطعة تؤكد
عدم قانونية تلك المستوطنات⁽⁴⁾ ، إلا أنه أيد المبادرة وإطار كامب ديفيد الذي
ارتكزت عليه ، كما طالب قادة الدول العربية بالقبول بها ، وطالب إسرائيل أن
تتخذ إجراءات بناء ثقة في الأراضي المحتلة ، ما يسهل التقدم نحو السلام⁽⁵⁾ .
أيضاً دعا الرئيس مبارك الفلسطينيين إلى الاعتراف من جانب واحد بحق
إسرائيل في الوجود ، حتى وإن لم يقابل ذلك بالمثل من جانب إسرائيل ، ولقد
فعل ذلك اقتناعاً منه ، بأن هذا الأمر من شأنه أن يسهل وييسر الحوار فيما
بين الولايات المتحدة والفلسطينيين ويدفع التسوية قدماً إلى الأمام⁽⁶⁾ .

(1) Louis Cantori. "Egyptian Policy Under Mubarak: The Politics of Continuity And Change" . In: Robert Freedman (ed.), The Middle East After The Israeli Invasion Of Lebanon . New York: Syracuse University Press , 1986 , P 334 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 . ص 70 .

(3) المرجع السابق ، ص 70 .

(4) ALWEEB . "U.S. And Egypt: Friends But Not Sweet Hearts" . U.S. News & World Report , (Jan. 31, 1983) , P 27 .

(5) The U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs . Op. Cit. , P 107.

(6) Mohamed Hakki . "U.S. Egyptian Relations" . American Arab Affairs , No. 6 , (Fall 1983) , P 30 .

وبالرغم من الاختلاف المصري مع الولايات المتحدة حول دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام وخيار الدولة الفلسطينية كنتاج لتلك العملية ، فإن مصر قد استمرت في تأييدها لحل ذلك الصراع عن طريق المفاوضات المباشرة⁽¹⁾ ، وقبلت منظمة التحرير هذه المبادرة ، رغم التحفظات التي جاءت على لسان قيادتها ، وذلك انطلاقاً من برامجاتية سياسية واضحة⁽²⁾ . إلا أنه على الجانب الآخر ، ونظراً لأن هذه المبادرة قد تركت للمستويات الأدنى ، فإنه سرعان ما توارت سياسياً ، نظراً لأن محادثات الحكم الذاتي لم تكن تحتل مرتبة متقدمة في جدول أعمال الرئيس ريجان كما سبق القول⁽³⁾ .

وجدير بالذكر ، أن الرئيس مبارك في تلك الآونة ، كان قد امتنع عن مواصلة القيام بالدور الذي قام به سلفه في التحدث باسم الأردن والفلسطينيين ، مع إعلانه الصريح عن تأييده لمنظمة التحرير وتبنيه لمطالبها . ومن ثم ، رفض في فبراير 1982 ، محاولة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل للضغط عليه ، للتوقيع على ما أسموه "إعلان مبادئ للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة" ، رغم تلويح بعض الأمريكيين ضمناً وتصريح بعض الإسرائيليين علناً ، بأن رفض مصر التوقيع على هذه الوثيقة سوف يترتب عليه إعادة النظر في قرار إسرائيل بالالتزام بالانسحاب إلى خط الحدود الدولية على الجبهة المصرية ، إلا أن رفض الرئيس مبارك كان قاطعاً لذلك⁽⁴⁾ .

وبالتدريج ولكن بصورة متصلة ، أصبحت إدارة ريجان ترى أن دور مصر في

(1) The U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs . Op. Cit. , P 107.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 . ص 71 .

(3) سفير دكتور/ السيد أمين شلبي . مرجع سابق ، ص 101 .

(4) محمود رياض . أمريكا والعرب . الجزء الثالث من مذكراته ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986 ، ص 324 .

Also - William Quandt . The United States And Egypt...,Op. Cit. , P 20 .

أية محادثات للسلام تعقد مستقبلاً سيكون ثانوياً ، ولن يتجاوز في أحسن الأحوال تعزيز موقف الملك حسين ، وتلك كانت الرسالة غير المباشرة التي حملها الممثلون الخاصون لريجان في الشرق الأوسط حتى عام 1983 ، مما أثار ردود فعل سلبية وقدرراً من الإحباط لدى القيادة المصرية ، التي كانت ترى أن دور مصر السياسي في العالم العربي مستقبلاً يرتبط بدرجة كبيرة بالوصول إلى تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية ، والمشاركة في تلك العملية مشاركة إيجابية⁽¹⁾ ، فضلاً عن أن القيادة المصرية رأت في ذلك عدم وفاء من جانب الولايات المتحدة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في كامب ديفيد ، من العمل "كوسيط شريف" للوصول إلى تسوية للجوانب التي لم تتم تسويتها في اتفاقيتي كامب ديفيد .

كما أحزن مصر أن واشنطن قد التزمت - مع استثناءات نادرة - بخط الدفاع القوى عن أفكار إسرائيل فيما يتعلق بالإجراءات وكذلك بعض الجوانب الموضوعية ، كما أن وجهات النظر المصرية كانت تقابل بالتجاهل أو عدم الاهتمام في كثير من الأحيان . ولقد تحدث بعض المحللين في هذا الإطار عن الجحود الأمريكي ، بينما أرجع الكثيرون ذلك إلى طبيعة السياسة الأمريكية ذاتها⁽²⁾ . إلا أنه رغم ذلك فإن مصر قد واصلت جهودها ، فأيدت إصرار الأردن على عقد مؤتمر دولي للسلام ، وأعربت عن قلقها إزاء تردد الولايات المتحدة بشأن انعقاد مثل هذا المؤتمر وشكل ذلك خلافاً آخر في الرؤية بين مصر الولايات المتحدة ، فبينما رأى الرئيس مبارك أن المؤتمر الدولي هو أنسب الوسائل للتوصل إلى حل للقضية ، اقترب الموقف الأمريكي

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 121 .

(2) Ibid .

في هذا الشأن من الموقف الإسرائيلي⁽¹⁾ ، حيث تدعو واشنطن إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والأردن ، دون أن يكون لمنظمة التحرير - التي تصر مصر على إشراكها في المؤتمر الدولي حال الاتفاق عليه - أي دور مباشر ، على أن يشتمل الوفد الأردني على بعض العناصر الفلسطينية التي ترضى عنها واشنطن وإسرائيل⁽²⁾ .

ومع وصول الرئيس مبارك إلى واشنطن أوائل 1985 ، أوضح في كلمته أمام مجلس النواب وأمام نادى الصحافة الأمريكي ، وكذلك في لقاءاته مع كبار المسؤولين حرص مصر على دفع التسوية السياسية من خلال إقامة حوار أمريكي فلسطيني يمهّد للاعتراف الأمريكي بالمنظمة ، وذلك استناداً إلى عدد من المبررات منها : أن الولايات المتحدة ستخسر كثيراً إذا ما رفضت الحوار بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة في المنطقة ، وأن تياراً من عمليات الإرهاب سيعم المنطقة ويصيب المصالح الأمريكية في مقتل، كما أن التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير مستعدة لقبول قرار مجلس الأمن 242⁽³⁾ .

ورأى المحللون ، أن الرئيس مبارك قد هيج وآثار الإدارة الأمريكية بقوة آنذاك، من خلال مطالبته العلنية لها بإجراء حوار سياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية⁽⁴⁾ ، حيث أنه وفقاً لتصريحات المسؤولين الأمريكيين كان هناك اختلافاً كبيراً بين ما يطرحه الجانب المصري وما يصر عليه الجانب الأمريكي ، وهو ما أكدّه الرئيس ريجان في ختام المباحثات مع الرئيس مبارك .

(1) د/ على الدين هلال . مرجع سابق ، ص 276 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1986 . ص 464 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص 380 .

(4) William Quandt . "American Egyptian Relations" . American Arab Affairs , (Fall 1987) , P 5 .

ولعل هذا الخلاف قد اتخذ أساساً صالحاً في كثير من التحليلات للحكم بفشل مهمة الرئيس مبارك ، وحين عبر الرئيس مبارك عن رغبته في زيارة موسكو للمشاركة في جنازة الرئيس تشيرنينكو - الذى توفى أثناء وجود مبارك في واشنطن - اعتبر الكثيرون أن مثل هذه الرغبة ، فضلاً عن قيام الرئيس مبارك بزيارة السفارة السوفيتية بالقاهرة لتقديم واجب العزاء ، بمثابة رسالة ضمنية موجهة للإدارة الأمريكية تعبر عن الاستياء المصري من نتائج المباحثات⁽¹⁾ . وعلى صعيد آخر ، فإن الحوار الأردني الفلسطيني قد تقدم بخطى سريعة ، والذي كان قد عقدت مرحلته الثانية منذ صيف 1984 ، وكان أبرز أحداثها الدعوة لاتعداد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان بالأردن ، ثم الإعلان عن الاتفاق الأردني - الفلسطيني في فبراير 1985⁽²⁾ ، وهو الاتفاق الذى حمل بعضاً من ملامح مبادرة ريجان خاصة فيما يتعلق بالعلاقة الكونفيدرالية والاتفاق على التحرك الفلسطيني المشترك مع الأردن ، والذي يعنى بصورة أو بأخرى تفضيلاً للخيار الأردني محور المبادرة الأمريكية ، خاصة وأنه لم يتم النص صراحة على الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولذا لم يكن غريباً أن يفتح على ضوء ذلك الباب للحديث عن ترتيبات التسوية المقترحة، وأن يكون هناك حضور أمريكي متزايد في هذا الصدد ، حيث وجدت واشنطن من المبررات ما يجعلها تعمل من جديد على وضع مبادراتها المجمدة موضع التنفيذ ، إلا أن الخلاف ظل حول قضية التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك للتفاوض . وبالتالي ، قامت مصر بطرح عدة مقترحات في إطار الاتفاق ، أرادت بها خلق مدخل عملي لتنفيذه ، والتي عرفت " بالمبادرة المصرية ذات المراحل الثلاث

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 . ص 380 .

(2) المرجع السابق ، ص 71 .

"، إلا أن تلك المحاولة قوبلت هي الأخرى بالتحفظ من جانب الإدارة الأمريكية⁽¹⁾. وسرعان ما أجهض الاتفاق في أوائل 1986 ، بسبب الخلافات حول تفسيره ، مما أدى إلى شعور مصر بالإحباط ، وفي أعقاب ذلك عملت واشنطن وتل أبيب على إحلال فلسطينيين من أبناء الضفة وغزة محل منظمة التحرير كشركاء في التفاوض مع الأردن ، في حين استمرت مصر في تمسكها بضرورة مشاركة المنظمة في أية مفاوضات للسلام ، وحث الأردن على إعادة العلاقات مع عرفات⁽²⁾ .

ونشط الدور المصري من جديد في محاولة لاستيعاب التوترات بين طرفي الاتفاق من جانب ، ولتعزيز الموقف الأردني الفلسطيني من جانب آخر في مواجهة المناورات الأمريكية الرامية لاستبعاد المنظمة واستبدالها بعناصر فلسطينية تحظى برضا إسرائيل ، وجذب الأردن إلى مفاوضات مباشرة منفردة ، ونجحت الجهود المصرية إلى حد كبير في الاحتفاظ بخيط رفيع من الاتصالات بين الطرفين ، وعدم إغلاق الباب بينهما بصورة نهائية⁽³⁾ ، إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة في ديسمبر 1987 ، والتي أدت إلى اقتناع واشنطن بضرورة وحتمية تدخلها ، إذا أريد منع حدوث المزيد من التدهور السياسي في منطقة الشرق الأوسط⁽⁴⁾ .

والواقع ، أن الفحص المدقق للدور الأمريكي في الصراع العربي - الإسرائيلي منذ حرب أكتوبر وخلال تلك الفترة ، يؤكد دونما حاجة إلى إثبات أن هذا الدور لم يهدف إلى إيجاد تسوية سلمية بقدر ما هدف إلى إدارة هذا الصراع

(1) المرجع السابق ، ص 74، 75 .

(2) Hemann Eilts . Op. Cit. , P 125 .

(3) إبراهيم نافع . "وهكذا قاد مبارك هجوم السلام(2)" . الأهرام ، 1993/9/7 ، ص 3 .

(4) Hemann Eilts . Op. Cit. , P 125 .

بما يكفل إعادة ترتيب المنطقة لتقبل الهيمنة الأمريكية المطلقة ، حتى وإن مورست تلك الهيمنة تحت المظلة الإسرائيلية⁽¹⁾ .

* ومما تقدم يلاحظ ، أن التفاعلات السياسية المصرية - الأمريكية ، فيما يتعلق بقضية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي خلال الفترة 1987-81 ، كانت مجالاً للكثير من الخلافات والاختلافات في وجهات النظر ، وفي الأولويات السياسية ، مما شكل في أحيان كثيرة بؤراً للتوتر والتصادم بين البلدين ، لكن كانت تعالج دوماً من خلال الإطار الدبلوماسي والسياسي الهادئ .

ب . التفاعلات السياسية الثنائية 1987-81 :

كان الرئيس السادات يتصف بصفة أساسية في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى تأثير شخصيته على الرأي العام الأمريكي ، والتي كانت ترجع بالأساس إلى قدرته على إبراز نفسه بكفاءة عبر وسائل الإعلام بكونه الأعظم أهمية ، حيث كان يمتلك - من منظور الكثيرين - درجة مساوية من التأثير مع المسؤولين الأمريكيين والنواب المنتخبين . في حين ، أن الرئيس مبارك تتسم شخصيته بقدر أكبر من التحفظ والكتمان ، مما شكل عاملاً محدداً ، استطاع من خلاله - باحتراف - وضع العلاقات المصرية - الأمريكية على قاعدة ثابتة ومستقلة ، وجعل الأمر أكثر ترتيباً ، كما هيئ سلطة أكبر واستقلالية في وجهات النظر مقارنة بالحقبة السابقة⁽²⁾ .

ومنذ البداية ، لم تكن علاقة الرئيس مبارك بالولايات المتحدة استجابة دائمة للمطالب أو قبولاً مستمراً للمواقف ولكنها ، بدأت تتجه إلى قدر معقول من الندية وتأكيد حرية الحركة أمام الدبلوماسية المصرية خاصة في المنطقة

(1) د/ حسن نافعة . مرجع سابق ، ص 976 .

(2) Louis Cantori . Op. Cit. , P 333 .

العربية⁽¹⁾ ، وذلك في الوقت الذي استمر فيه محافظاً على التزاماته تجاهها ، ولكن عدل العلاقة كي تكون أكثر توافقاً مع مبادئ الرئيس عبد الناصر⁽²⁾ .

ورغم مؤشرات التعاون المبكر بين إدارة ريجان والرئيس مبارك ، فإن هذا لم يكن ليخفي حقيقة أن الولايات المتحدة ومصر كانتا تتحركان بعيداً عن العلاقات الوثيقة والقوية التي تمتع بها كليهما خلال الحقبة السابقة .

وكان هناك أكثر من مؤشر على ذلك ، كانخفاض شدة ونوعية الاتصالات السياسية عالية المستوى والزيارات ، وجدية الهدف المشترك ، مما انعكس بدوره في صورة توترات في العلاقات بين الحين والآخر⁽³⁾ . فبدائية ، اختلفت الرؤية بشدة حول قضية طابا ، حيث شعرت الولايات المتحدة بنفاد الصبر لما تعلقه مصر من أهمية عليها رغم أنها ستسترد سيناء بكاملها ، في حين كانت مصر ترى أن مطالبة إسرائيل بطابا ادعاء ليس له سند تاريخي أو قانوني ، وإن من واجب الولايات المتحدة أن تؤيد موقف مصر بقوة ، كما رأت مصر أن المفاوضات المباشرة حول هذه القضية لن تسفر عن نتيجة سوى إعطاء فرصة لإسرائيل لتعزيز مواقعها في المنطقة محل النزاع⁽⁴⁾ .

ففي فبراير 1982 ، قام الإسرائيليون بحملة تهديد منظمة لربط إتمام الانسحاب الكامل من سيناء بشروط محددة ، كالتخلي عن طابا وعدم اللجوء إلى التحكيم الدولي بشأنها والقبول بالتوفيق ، بالإضافة إلى التزام مصر باتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني كما سبق . ونقل الأمريكيون هذه المطالب إلى الرئيس مبارك ، الذي شعر بأن هناك محاولة إسرائيلية أمريكية للي ذراع

(1) د/ مصطفى الفقى . مرجع سابق ، ص 8 .

(2) Louis Cantori . Op. Cit. , P 333 .

(3) William Quandt . "American Egyptian Relations" . Op. Cit. , P 5 .

(4) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 122 .

مصر في هذا الشأن ، فكان موقفه حازماً وقاطعاً ، ورد بعبارة صريحة : "إن مصر لن تتنازل عن حبة رمل واحدة من أرضها ، ولن تقبل بغير خط الحدود الدولية ، ولن تقبل بغير وسيلة التحكيم الدولي للحصول على حقها⁽¹⁾ .

وظل الرئيس مبارك متمسكاً بموقفه ومتشدداً في مسألة عودة السفير المصري إلى تل أبيب ، حتى بعد أن انسحبت إسرائيل من معظم أراضي لبنان في أواخر 1983 ، عدا منطقة أمنية في الجنوب ، وربط موقفه هذا بموافقة إسرائيل على طرح قضية طابا للتحكيم . وزاد الأمر تعقيداً وتوتراً في العلاقات المصرية الأمريكية ، أن جورج شولتز - وزير الخارجية الأمريكي آنذاك - اعتبر أن الرئيس مبارك قد أخل بالالتزام قال أنه قدمه للولايات المتحدة، بأنه سوف يعيد السفير بمجرد انسحاب إسرائيل من لبنان^(*) ، في حين أنكرت مصر أنها قدمت مثل هذا الالتزام في أي وقت⁽²⁾ .

على جانب آخر ، فإن جهود الرئيس مبارك وحكومته كانت متواصلة صوب هدف استراتيجي ، وهو عودة مصر إلى الصف العربي . ورأى الرئيس مبارك أن هدفه هذا سوف يتعرض لتحقيقه للخطر لو أن المعتدلين من الدول العربية رأوه لعبة أو دمية أمريكية ، لذلك كان حريصاً على أن يحتفظ بالأمريكيين في تلك المرحلة كأصدقاء جيدين ولكن ليسوا أحباباً ، إدراكاً منه لأهمية عودة مصر إلى الحظيرة العربية⁽³⁾ .

وظلت العلاقات المصرية - الأمريكية تسير على وتيرة روتينية هادئة بدرجة

(1) د/ أسامة الباز . "مبارك صورة من قريب". حوار مع/ عبد النور خليل . المصور ، عدد 3758 ، (18 أكتوبر 1996) ، ص 20، 21 .. وأكد الدكتور الباز في ذلك ، أن تلك كانت إحدى الحالات التي غضب فيها الرئيس مبارك بشدة .

(*) استمر الوضع معلقاً حتى سبتمبر 1986 ، عندما توصلت مصر وإسرائيل عن طريق مزيج من الإقناع والوساطة من جانب الولايات المتحدة ، إلى اتفاق يحدد مشاركة التحكيم بشأن طابا ، وتمت بعد ذلك ترقية القائم بالأعمال المصري في تل أبيب إلى درجة سفير ، وأقيمت علاقة دبلوماسية رمزية مماثلة من الجانب الآخر .

(2) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 124 .

(3) ALWEEB . Op. Cit. , P 27 .

كبيرة ، إلى أن حدث الاعتداء على الدبلوماسيين الإسرائيليين في القاهرة في أغسطس 1985 ، والذي كان تقدير القيادة الأمريكية لمعالجة مبارك له ، أنها معالجة تتسم باللامبالاة ، ثم حدث بعد ذلك بوقت قليل أن قتل سبعة سياح إسرائيليين في سيناء على يد مجند مصري استثيرت عواطفه ، فزاد ذلك من غضب واستياء واشنطن ، ورغم اعتذار مصر عن كلتا الحادثتين ، فقد بدا لبعض الأمريكيين ، أن مبارك لا يقدر مدى خطورتهما ، وأنه لم يتخذ موقفاً أكثر شدة في هذا الشأن⁽¹⁾ .

ووصل الاختلاف والتوتر بين الجانبين إلى ذروته في أكتوبر 1985 ، عندما وقعت حادثة السفينة الإيطالية "أكيلي لورو" ، والتي اختطفت قبالة السواحل الشمالية المصرية ، ومع رفض مصر لتسليم المختطفين الفلسطينيين المحتجزين بعد استسلامهم ، إلى الولايات المتحدة على نحو ما طلبته واشنطن ، بسبب قتلهم مواطناً أمريكياً على ظهر السفينة ، وما بذله الرئيس مبارك من محاولة لإرسالهم سراً إلى تونس لمحاكمتهم من قبل قيادة المنظمة ، وهي المحاكمة التي لم يكن هناك أحد من الأمريكيين يعتقد أنها ستتم ، كان هذا من دواعي قلق إدارة ريجان ، ووجه الأمريكيون اتهامات تكاد تكون صريحة للرئيس مبارك بأنه أخفى ما كان يعلمه . ثم ما حدث بعد ذلك من قيام طائرات عسكرية أمريكية بإرغام الطائرة المدنية المصرية التي تحمل الخاطفين على الهبوط في قاعدة جوية بإيطاليا ، وهو التصرف الذي اعتبر من منظور الرئيس مبارك والشعب المصري إهانة وطنية وتصرف عدائي ، لا يتفق مع الصداقة المصرية الأمريكية⁽²⁾ .

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 124 .

(2) Ibid. , P 128 .

And - Peter Hahn . Op. Cit. , P 66 .

فمن وجهة النظر المصرية ، كان التصرف الأمريكي باعتراض الطائرة عملاً عدائياً لمصر ، أين كانت دوافعه ، ولقد ظهر الرئيس مبارك في أعقاب ذلك متحيراً ومرتبكاً واستنكر بشدة موقف الصحافة الأمريكية التي هاجمته واتهمته بأنه كان أقل صراحة ومباشرة في كلماته وفي سلوكه وتصرفه حيال الخاطفين⁽¹⁾ .

وأكثر من أي موضوع آخر في العلاقات الثنائية ، فإن "أزمة أكيلي لورو" قد أظهرت انفعال المصريين القوي وتأثرهم الشديد ، كما أظهرت تياراً خفياً أو مستتراً من الحقد والكراهة لواشنطن وعدم الرضا والنفور من المعاملة المتدنية التي عوملت بها مصر من قبل الولايات المتحدة في هذا الموقف⁽²⁾ ، وزاد من ذلك أن فيلوتس ، السفير الأمريكي بالقاهرة آنذاك^(*) ، قد وصف الخاطفين بأوصاف سيئة وغير مهذبة ، فضلاً عن انتقاداته الشديدة للحكومة المصرية في إدارتها للأزمة⁽³⁾ .

ويرى البعض أن هذه المأساة ، كانت بسبب تطوع الحكومة المصرية فيما لم يكن لها به شأن ، بدافع من عوامل إنسانية كما قيل ، إلا أن الأمور تطورت إلى حدوث إهانة بالغة وجهت إلى مصر بأوامر من الرئيس الأمريكي وقيادة شخصية منه كأنه يقود "حرب النجوم" على حد وصف أحد المحللين السياسيين⁽⁴⁾ ، فرغم نجاح السياسة المصرية في إنقاذ السفينة وركابها ، إلا أنها في مقابل ذلك فقدت مصداقيتها أمام الشعب الفلسطيني ، كما فقدت

(1) William Quandt . "American Egyptian Relations" . Op. Cit. , P 5 .

(2) Ibid. , P 5 .

(*) يتحدث عنه المسئولون الأمريكيون والمصريون على أنه ربما كان أسوأ سفراء الولايات المتحدة لدى مصر في تلك الفترة .. ويؤكد الكثيرون أن رحيله عن مصر عام 1986 بعد ثلاث سنوات فقط من الخدمة قد جاء بناء على طلب الحكومة المصرية .

(3) خالد داود . "أمريكا - مصر: من التجسس إلى الصداقة" . روز اليوسف ، عدد 3425 ، (31 يناير 1994) ، ص 50 .

(4) محمد حسنين هيكل . "صنع القرار السياسي في مصر(1)" . أخبار اليوم ، 1986/2/15 ، ص 5 .

مصادقيتها كوسيط دولي يلتزم بما يقطعه من وعود وما يقدمه من ضمانات . بالإضافة إلى الشكوك الكثيفة التي أحاطت بكيفية تسرب المعلومات لواشنطن حول الطائرة التي أقلت الخاطفين ، وهى معلومات لم تكن متوفرة إلا للقيادة المصرية ، الأمر الذى مس هيبة الدولة بدرجة كبيرة⁽¹⁾ ، وتصاعدت في مصر موجة من المشاعر الجماهيرية المعادية للولايات المتحدة ، وعبر الشارع السياسي المصري عن رفضه للحادث من خلال المظاهرات التي شاركت فيها أعداد ضخمة من طلاب الجامعات والمدارس وجموع الشعب ، وجاءت هذه المظاهرات كحلقة من عدة حلقات بدأت في اليوم التالي للغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس^(*) ، ورفع المتظاهرون الشعارات التي تدين السلوك الأمريكي ، وتعبر عن ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية ، التي سمحت بانتهاك أحد رموز السيادة المصرية ، كما شاركت أحزاب المعارضة في إشعال روح الحماس الرافض للسلوك الأمريكي لدى الفئات الشعبية المختلفة . ويمكن القول ، أن رد الفعل الشعبي كان سابقة هامة وفريدة شكلت نوعاً من الضغط المعنوي على القيادة السياسية لاتخاذ موقف أكثر حسماً تجاه الولايات المتحدة⁽²⁾ .

ولاحتواء رد الفعل الغاضب هذا ، قام الجانب الأمريكي بعدة إجراءات ، فأرسل الرئيس ريجان رسالة للرئيس مبارك لإبداء الأسف العميق للحادث ، والتأكيد على أن اعتراض الطائرة المصرية لم يكن عملاً موجهاً ضد مصر

(1) طارق المهدي . " عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية المعاصرة " . البيقظة العربية ، السنة الرابعة ، العدد 3 ، (مارس 1988) ، ص 53 .

وللمزيد أنظر : بوب وودوارد . الهدف - الشرق الأوسط : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية . ترجمة/ سامى الرزاز ، القاهرة : دار سينما للنشر ، 1990 .

(*) حدثت هذه الغارة الإسرائيلية يوم 1985/10/1 ، وبمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص 384 .

أيضاً- جودران كرامر . مرجع سابق ، ص 132 .

على الإطلاق ، والدعوة إلى ضرورة تجاوز الحادث ، أيضاً أرسل مبعوث خاص - جون وايتهد - لمقابلة الرئيس مبارك في مهمة وصفت بأن الغرض منها تدارك أية آثار سلبية للحادث ، وعقب اللقاء أعلن المبعوث أن اللقاء ساهم في تفهم أفضل لوجهات النظر، وإن الإدارة الأمريكية تقدر الجهود التي بذلتها مصر من أجل إنقاذ حياة ما يزيد على 400 شخص ، وأن الأحداث الأخيرة لم تكن موجهة ضد مصر أو شعبها ، وأنه يجب ألا يعترض ذلك طريق العلاقات الوثيقة والحيوية والهامة بين البلدين⁽¹⁾ . ورغم ذلك ، فإن الحادث ألقى بظلاله على العلاقات الثنائية لبعض الوقت^(*) ، خاصة وأن هذا التوتر في العلاقات تواكب مع الهجوم الجوي الإسرائيلي على مقر المنظمة بتونس ، والذي أظهر من جديد التأيد الأمريكي الكامل للمواقف والأفعال الإسرائيلية⁽²⁾ . ومن جانبها حرصت القيادة السياسية المصرية بعد ذلك على تهدئة رد الفعل الرسمي ، ومما ساعد على ذلك قيام الولايات المتحدة بعد أشهر قليلة بمساعدة مصر في استعادة طائرة مصرية مدنية كانت قد اختطفت إلى مالطا⁽³⁾ ، واستطاعت مصر والولايات المتحدة تجاوز ذلك الموقف ، واتسمت العلاقات بينهما فيما بعد ذلك بقدر كبير من الفهم المتبادل⁽⁴⁾ . ولعل البعض يرجع ذلك إلى قدرة الآليات الدبلوماسية القائمة بين البلدين ،

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص 385 .

(*) من خلال الوقوف على رؤية الرئيس مبارك للخصوم السياسيين ، من واقع تحليل مضمون خطابه السياسي 81-1991 ، تبين إدراكه للولايات المتحدة بكونها خصم سياسي في عام 1985 فقط ، في أعقاب الحادث وذلك بنسبة 30% من إجمالي درجة الخصومة إلى جانب 14 خصم سياسي خلال العام ، للمزيد أنظر: رسالة الباحث للماجستير . مرجع سابق ، ص ص 90 - 104 .

(2) د/ علي الدين هلال . مرجع سابق ، ص 277 .

أيضاً: الأهرام ، 1985/10/2 ، ص 1 .. تصريح للرئيس ريجان يقول فيه : "إن الغارة الإسرائيلية هي عمل انتقامي عادل ضد الإرهابيين" .

(3) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 128 .

(4) د. مصطفى الفقي . مرجع سابق ، ص 8 .

هذا إلى جانب حاجة مصر الماسة للمعونات الأمريكية ، مما ساعد على تخفيف الأثر المدمر لذلك الحادث⁽¹⁾ . وقبيل تلك الحادثة وفى سبتمبر 1985 ، قام جون بويندكستر - نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي - بزيارة للقاهرة ، اقترح على الرئيس مبارك خلالها ، أن تقوم الولايات المتحدة ومصر بعملية عسكرية ضد القذافي لإسقاطه ، وكان يفترض أن تكون مصر رأس الحربة في الهجوم البرى مع دعم الطيران الأمريكي ، إلا أن الرئيس مبارك - الذى أزعجه الضغط الأمريكي - رد بأن مصر سوف تتصرف بالصورة المناسبة وفى الوقت وبالأسلوب الذى تختاره ، ورفض الخطة الأمريكية⁽²⁾ .

وبعد ذلك، أكدت الأحداث التي وقعت خلال عام 1986 ، وجود درجة كبيرة من التباين في الرؤى المصرية الأمريكية ، الذى استتبع انفصلاً بين جهود البلدين ، فبالرغم من توتر العلاقات بين مصر وليبيا في تلك الأثناء ، فإن مصر عملت على أن تنأى بنفسها بعيداً عن الإجراءات الأمريكية العسكرية والاقتصادية التي اتخذت ضد ليبيا . وبعد قيام الطائرات الأمريكية بقصف طرابلس وبنغازي في منتصف أبريل 1986 ، اعتبرت مصر أن ذلك يدعو إلى الاستياء الشديد ، لأن الإجراءات العسكرية وحدها لا تستطيع أن تقضى على أعمال الإرهاب أو توقف العنف أو تقدم حلاً ناجعاً لأية مشكلة دولية⁽³⁾ . كما وجهت مصر انتقادات علنية لهذا العمل العسكري ووصفته بكونه قصر نظر سياسي ، كما اشتركت مع الدول العربية والإسلامية في إدانته ، وأكدت على أن هذا التصرف الأمريكي يعمل على حشد التأييد العربي

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 128 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1987 ، ص 394 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1986 ، ص 469 .

والإسلامي للقذافي ، في حين أن الإدارة الأمريكية التي تواجه عمليات الإرهاب الموجهة بصورة سرية من قبل ليبيا وسوريا ، كانت ترى أن ما تنصح به مصر من ترك العرب ليتعاملوا مع القادة الذين هم على شاكلة القذافي ، نصيحة غير مثمرة ولن تؤدي إلى نتائج ملموسة⁽¹⁾ .

ورغم الاختلاف بين البلدين في هذا الشأن ، إلا أنه كانت هناك مواقف تطابقت فيها وجهتا النظر المصرية والأمريكية وقام بينهما تعاون وتنسيق ، ففي سبتمبر 1985 قام الرئيس مبارك بتأييد أمريكي بتوجيه إنذار علني للقذافي يحذره من مغبة قيامه بغزو تونس عسكرياً . وفي عام 1986 ، أجريت مناورات بحرية مشتركة بين الولايات المتحدة ومصر قبالة السواحل الليبية ، كما كان هناك تعاون مصري - أمريكي خلال عامي 86 و 1987 لتأييد حكومة حسين حبري في تشاد بهدف احتواء وصد التدخل العسكري الليبي في شمال تشاد ، ويرجح الكثير من المحللين أن تلك المواقف التعاونية كان لها اثر رادع لليبيا في تلك الأثناء⁽²⁾ .

إلا أنه على جانب آخر ، ظهر التباين مجدداً بين البلدين ، حينما كشف النقاب عن الاتصالات الأمريكية - الإيرانية ، وتزويد الإدارة الأمريكية لإيران بكميات من الأسلحة وقطع الغيار ، وهو الأمر الذي اعتبرته مصر إخلالاً بالموقف الحيادي الذي كانت الولايات المتحدة تعلن التمسك به ، كما أنه يساعد على استمرار التعنت الإيراني ورفض إنهاء الحرب مع العراق بالطرق السلمية . ولقد أثبت هذا الموقف الأمريكي - من منظور البعض - أن الولايات المتحدة

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 132 .

And - Barry Rubin . Radical Middle East States And U.S. Policy . Washington : Washington Institute For Near East Policy , Policy Papers , No. 35 , 1993 , P 28 .

(2) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 132-133 .

يمكن أن تضحي بالمصالح العربية ، ليس فقط لصالح إسرائيل ولكن أيضاً في مقابل بدء حوار مع إيران بهدف تحرير الرهائن الأمريكيين في لبنان⁽¹⁾ ، ولعل تأجيل الرئيس مبارك لزيارته لواشنطن التي كان مقرراً لها خريف 1986 ، قد أوضح حجم مثل هذه التباينات في وجهات النظر المصرية - الأمريكية⁽²⁾ .

وخلال عام 1987 ، أصبحت الولايات المتحدة تشعر بقدر كبير من القلق بسبب الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الأمريكيين في مصر ، والتي يقوم بها الناصريون الجدد ، حيث أكدت التحريات أن إطلاق النار على ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين بالمعادي في مايو ، كان من عمل مجموعة ذات ميول ناصرية عرفت باسم "تنظيم ثورة مصر" ، تعلن ولأنها الكامل لمبارك ، لكنها تستنكر بشدة وضع مصر أسيرة للولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً⁽³⁾ .

وجاء نشر المؤلف الأمريكي بوب وودوارد لكتابه "الحجاب" خلال نفس العام ، بما تضمنه من معلومات عن الأنشطة السرية التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ضد مصر خلال السنوات الخمس الأخيرة ، فزاد من حنق ونفور المصريين من الولايات المتحدة ، كما أنه لم يؤد فقط إلى الاستياء الشخصي للرئيس مبارك ، ولكن أيضاً عرضه داخلياً لحرَج سياسي كبير، بسبب المعلومات التي كشف عنها الكتاب ، والتي تداولتها الألسنة في مصر على نطاق واسع وروج لها بشدة أصحاب الأفكار المناهضة للولايات

(1) د/ محمد السيد سليم . "المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية" . في : د/ هالة سعودي (تحرير) . الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1996 ، ص 123 .
أيضاً : منار الشوربجي . إدارة كلينتون والقضايا العربية . كراسات استراتيجية ، عدد 12 ، (نوفمبر 1992) ، ص 16،15 .

- William Quandt . The United States And Egypt . Op. Cit . , P 26 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1986 ، ص 469 .

(3) Hermann Eilts . Op. Cit , P 136 .

المتحدة⁽¹⁾ . ولم يزر الرئيس مبارك واشنطن عام 1987 أيضاً ، حيث نمت المشاعر المضادة للولايات المتحدة بدرجة كبيرة ، وهوجمت الأجهزة الأمريكية وموظفيها في مصر هجوماً مريراً وقاسياً ، واتسمت علاقات البلدين في تلك الآونة بالتوتر ، إلا أن العلاقة التي هي هامة بدرجة كبيرة لمصر وقيمة بدرجة أكبر للولايات المتحدة لم يسمح لها أن تفسد أو تسير إلى ما هو أبعد من ذلك⁽²⁾ .

ومن ثم يلاحظ ، أن التفاعلات السياسية الثنائية فيما بين البلدين خلال الفترة 1987-81 ، كانت حافلة بالكثير من التوترات والمصادمات ، بالإضافة إلى عدد من المواقف والجوانب التعاونية ، إلا أنه كان هناك حرصاً مشتركاً من كلا الجانبين على محاصرة مصادر التوتر والصدام في العلاقات ، واحتوائها من خلال القنوات والآليات الدبلوماسية ، وذلك إدراكاً من كليهما لأهمية واستراتيجية العلاقات السياسية الثنائية .

2 . تطور العلاقات على المستوى العسكري 1987-81 :

منذ خريف عام 1975 دخلت مصر رسمياً ضمن برنامج المساعدات الأمريكية ، وفي عام 79 وافق الكونجرس على تخصيص 1.3 مليار دولار كقروض عسكرية لمصر ، وهو العام الذي شهد توقيع اتفاقية كامب ديفيد . وكانت مصر خلال هذه الفترة في حاجة ماسة إلى مثل هذه المساعدات سواء كانت اقتصادية أم عسكرية ، خاصة بعد أن قطعت الدول العربية علاقاتها معها وأوقفت كافة مساعداتها المالية لها ، وتوتر العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ،

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1987 ، ص 394 .
أيضاً أنظر: يوب وودوارد . مرجع سابق ، ص 22 .

(2) Robert Springborg . Op. Cit. , P 79 .

فضلاً عن النقص الشديد في الموارد المصرية من النقد الأجنبي⁽¹⁾ .
وفى تلك الآونة ، استشعرت الولايات المتحدة قلقاً إزاء مجموعة متباينة من
الأوضاع ، حيث كانت إسرائيل غير متحمسة لأى برنامج للمساعدة العسكرية
تقدمه الولايات المتحدة لمصر بعد معاهدة السلام ، غير أنها قبلت الفكرة على
مضض بعد الاتفاق مع الجانب الأمريكي على فرض قيود على طرز وكميات
المعدات ، أما الإدارة الأمريكية فكانت ترى أن أي برنامج للمعونة العسكرية
لمصر يجب أن يكون كافياً من حيث النوعيات والأحجام كي ينال الحد الأدنى
من موافقة القادة العسكريين المصريين ، ولكن دون أن يجدد قدرة مصر على
القتال ، التي قد تشجع أي قائد آخر على استخدامها ضد إسرائيل مستقبلاً⁽²⁾ .
وتحت حكم الرئيس السادات ، فإن الحكومة المصرية قد قبلت شروط الولايات
المتحدة للمساعدة العسكرية ، تلك الشروط التي كانت مرفوضة بقوة
وبوضوح من قبل الرئيس جمال عبد الناصر⁽³⁾ .

ولقد بدأت هذه المساعدات على شكل قروض لتمويل صفقات السلاح ، إلى
جانب المعونة الفنية من تدريب وأعمال صيانة⁽⁴⁾ ، ثم تطور الأمر إلى تعاون
ومناورات عسكرية مشتركة ، حيث أجرت قوة الانتشار السريع الأمريكية
عدداً من المناورات لاختبار كفاءتها : الأولى في أغسطس 1980 ، ثم الثانية
وكانت بالذخيرة الحية في ديسمبر في نفس العام ، وقام بها حوالي 1400
جندي بأسلحتهم الخفيفة ومدفيعيتهم ، حيث نقلوا من الولايات المتحدة إلى
قاعدة رأس بناس على ساحل البحر الأحمر ، كما انضمت إلى المناورة وحدات

(1) ميرفت الحصري . مرجع سابق ، ص 12 .

(2) Hermann Eilts. Op. cit. , P 143 .

(3) Soheir Morsy . "U.S Aid To Egypt : An Illustration And Account of U.S. Foreign Assistance Policy" . Arab Quarterly , Vol. 8 , No. 4 , (1986) , P 368 .

(4) لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . مرجع سابق ، ص 190 .

جوية تكتيكية هبطت في قاعدة غرب القاهرة الجوية⁽¹⁾ .
إلا أنه كان من الأحداث المحزنة والمؤسفة للولايات المتحدة ، أنه بعد اغتيال الرئيس السادات بحوالي شهر ، سحب الرئيس مبارك العرض الخاص باستخدام مرافق قاعدة رأس بناس ، الذي كان السادات قد قدمه لواشنطن ، وأيضاً بناء على طلب مصر أوقفت المحادثات التي كانت جارية وقتئذ بشأن احتمال توفير قاعدة لقوة الانتشار السريع الأمريكية .

ورأى القادة الأمريكيون في ذلك التغير في المواقف دليلاً على عدم وجود سياسة مصرية ثابتة ، وعلى أنه لا يمكن الاعتماد على مصر كثيراً ، في حين رأت مصر أن الوجود الدائم لمرافق عسكرية أمريكية على أراضيها يتعارض مع موقف عدم الانحياز الذي تتبناه منذ زمن بعيد⁽²⁾ ، أيضاً تحفظت مصر على الرغبة الأمريكية في مرور سفنها النووية بشكل منتظم عبر قناة السويس ، وفضلت أن يتم ذلك على أساس السماح لكل حالة على حدة⁽³⁾ .

ولما كان التقدير الأمريكي لأهمية مصر الاستراتيجية يركز على أن دعم القدرات العسكرية المصرية يعد أساسياً وبدرجة كبيرة لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، جاءت مصر في المرتبة الثانية - بعد إسرائيل - من حيث حصولها على أكبر قدر من المساعدات العسكرية الأمريكية سنوياً ، ليس فقط على مستوى المنطقة ولكن على المستوى العالمي ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة مصر من الحلفاء الكبار لها خارج حلف الأطلسي ، ومن ثم عمل الكونجرس على معاملتها مثل دول الجناح الجنوبي للحلف^(*) ، وبذلك

(1) د/ درية شفيق بسيوني . "الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط" . جامعة أسيوط ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، عدد 13 ، (يونيو 1988) ، ص 246 .

(2) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 145 .

(3) سفير دكتور/ السيد أمين شلبي . مرجع سابق ، ص 111 .

(*) هذه الدول هي : اليونان ، إيطاليا ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، وإسرائيل .

تستفيد من برنامج المساعدات العسكرية ، الذى يشمل على برنامج للتدريب والتبادل العسكري ، والحصول على التكنولوجيا العسكرية المتطورة لتنفيذ برنامج تحديث عسكري طويل المدى لتحويل القوات المسلحة المصرية من الاعتماد على الأسلحة الشرقية إلى قوات أكثر كفاءة تعمل وفق أحدث نظم التسليح الأمريكية ، وذلك للتغلب على ضعف القدرة التمويلية المصرية في مجال التسليح ، حيث أنه بدون تلك المساعدات السنوية لن تستطيع مصر أن تخصص لمشترياتها من السلاح أكثر من 150 مليون دولار سنوياً⁽¹⁾ .

ولقد بلغت مبيعات السلاح الأمريكية لمصر عام 1982، 900 مليون دولار فضلاً عن 3 مليار دولار مساعدة عسكرية ممتدة عبر السنوات الثلاث السابقة ، وبلغ عدد أعضاء مكتب التعاون العسكري الأمريكي بالقاهرة آنذاك 27 عضواً⁽²⁾ ، وتعددت صور التعاون ما بين إمداد بالأسلحة ونقل للتكنولوجيا ومنح للتسهيلات ، فضلاً عن عمليات التدريب والمناورات المشتركة⁽³⁾ .

حيث تستفيد مصر من تلك العلاقة في مجال التدريب والمناورات بدرجة كبيرة ، وأهمها مناورات النجم الساطع ، التي بدأت في أغسطس 1983 ولا زالت مستمرة ، وتضم تدريبات للمشاة والقوات المحمولة جواً والمدفعية والمدرعات والقوات الجوية ، مما يعمل على رفع مستوى القوات المسلحة المصرية في فهم العقائد العسكرية الغربية ، والذى تتبناه معظم دول منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن زيادة قدراتها واستعداداتها لحماية

(1) عبير محمد عاطف الغندور . السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال إدارة بوش . رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1996 ، ص 207 .

(2) Sohier Morsy . Op. Cit. , P 368 .

(3) د/ على الدين هلال . مرجع سابق ، ص 277 .

المصالح الحيوية داخل وخارج الحدود المصرية⁽¹⁾ .

مع ملاحظة أن هذه المناورات - النجم الساطع - كانت تتم في مصر بقليل من الدعاية والصخب من قبل أجهزة الإعلام المصرية ، وذلك رغبة من مصر في التأكيد على أنها دولة تتبنى عدم الانحياز والحياد ، وأنها عربية في المقام الأول ، وفى نفس الوقت الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة⁽²⁾ .

ويمكن خلال هذه الفترة (81-1987) ملاحظة وجود قضيتين أساسيتين واجهتا العلاقات العسكرية المصرية - الأمريكية وهما : التسهيلات العسكرية التي تريدها الولايات المتحدة في مصر ، ومشكلة الديون العسكرية والتعاون العسكري . ومن خلال استعراضهما يمكن التعرف بصورة أفضل وأعمق على طبيعة وتطور تلك العلاقات .

أ . قضية التسهيلات العسكرية في مصر :

بدأ رجال الاستراتيجية الأمريكية منذ السبعينات دراسة إمكانية إقامة قاعدة لهم في منطقة شرق البحر المتوسط ، وتزامن ذلك مع فترة شهدت تحسناً مطرداً للعلاقات المصرية - الأمريكية خاصة في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد ، وقيام الولايات المتحدة بدور الشريك الكامل في عملية السلام . وفى هذه الأثناء سرت شائعات مفادها أن الرئيس السادات لم يبد اعتراضاً على إمكانية منح الأمريكيين تسهيلات عسكرية في قاعدة رأس بناس على البحر الأحمر . ويرى المحللون العسكريون ، أن هذه القاعدة تمثل أهمية كبيرة في تنفيذ

(1) لواء أ.ح.م/ أحمد فخر . "العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية" . في: د/ أحمد الرشيدى (محرر) . مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1996 ، ص 39 .

(2) Michael Dunn . "Mother of The World : Egypt In Mubarak's Second Term" . Defense & Foreign Affairs , (Oct.-Nov. 1987) , P 12 .

المخططات الأمريكية في المنطقة ، إذ بواسطتها تتضاعف قدرة الولايات المتحدة على إرسال قواتها البرية والجوية على وجه السرعة إلى منطقة الخليج إذا ما دعت الحاجة لذلك⁽¹⁾ ، تلك المنطقة التي يعلم الأمريكيون جيداً أن تأييد دولها والحفاظ على أمنها يعتبر جزءاً جوهرياً من السياسة المصرية وعاملاً أساسياً تحافظ عليه مصر دوماً⁽²⁾ .

ومن هنا ، كانت السياسة الأمريكية واضحة في إظهار رغبتها في تجهيز وإعداد القاعدة كي تصبح منطقة تموين لوجيستي للنشاط العسكري الأمريكي المحتمل في منطقة الخليج والجزيرة العربية⁽³⁾ .

ومن أجل تحقيق هذه الرغبة ، عملت الإدارة الأمريكية خلال فترة الثمانينات على ممارسة الضغوط على مصر ، مبررة ذلك بأن الالتزامات العسكرية التي تقدمها لمصر لا يمكن تبريرها أمام الكونجرس إلا إذا كانت هناك مصلحة عسكرية مباشرة للولايات المتحدة من وراء ذلك ، مثل الحصول على تسهيلات عسكرية في بعض المواقع كرأس بناس⁽⁴⁾ .

وقد قامت سلطات البنتاجون بإجراء دراسة تقديرية للتكاليف اللازمة لإعداد القاعدة كي تصبح مهياً لاستقبال القوات ، وأن تكون مركزاً للإمداد والتموين للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، وقدرت بـ 400 مليون دولار⁽⁵⁾ ، وقام الكونجرس بتخصيص مبلغ 175 مليون دولار لذلك ، إلا أن المعارضة السياسية في مصر كان لها تعامل قوى مع هذا الأمر ، وحشدت الآراء خلف

(1) د/ درية شفيق بسيوني . "الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط" . مرجع سابق ، ص 231، 232 .

(2) جودران كرامر . مرجع سابق ، ص 133 .

(3) Louis Cantori . Op. Cit. , P 334 .

(4) د/ ودودة بدران . "أزمة الخليج والاستمرارية والتغير في سياسة القوى الغربية تجاه مصر" . في : د/ مصطفى علوي (تحرير) . حرب الخليج والسياسة المصرية . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1992 ، ص 202 .

(5) د/ درية شفيق بسيوني . "الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط" ، مرجع سابق ، ص 232، 233 .

توجه عام مضاد لوجود أية قواعد أجنبية على الأراضي المصرية⁽¹⁾ .
ومن ثم أعلن الرئيس مبارك في تأكيد قاطع رفض مصر وجود أية قاعدة عسكرية على أراضيها مهما كان الثمن أو المغريات⁽²⁾ ، حيث أن الكثير من الأمريكيين قالوها صراحة ، أن مصر ستريح الكثير مادياً وعسكرياً إذا ما سمحت لهم بتسهيلات عسكرية في مصر . إلا أن الرئيس مبارك رأى - بعد دراسة الأمر - أن مثل هذه التسهيلات قد تتجاوز حدودها كتسهيلات للطوارئ إلى أمور وأهداف أخرى كتخزين الأسلحة في هذه القاعدة وخلافه ، وربما وافقت مصر على ذلك ثم طالبت الولايات المتحدة بنفس المزايا في دول عربية أخرى ورفضت هذه الدول ، أو وقعت أزمة أمريكية - عربية ، واستخدمت الولايات المتحدة قاعدتها في رأس بناس ، ماذا سيكون موقف مصر وصورتها ؟ ، ولقد جاء رفض الرئيس مبارك لهذا الأمر انطلاقاً من مبادئ أساسيين :

- 1- منع أي مساس بالسيادة الوطنية ولو بشكل جزئي أو صغير .
 - 2- منع أي احتمال لتوتر العلاقات مستقبلاً بين الولايات المتحدة ومصر ، بسبب وجود هذه القاعدة في مصر والاختلاف حول دورها وأهدافها⁽³⁾ .
- وفى تلك الآونة ، ثارت شائعات حول إقامة القاعدة فعلياً في رأس بناس ، ورد المسئولون المصريون بنفي وجود أي قواعد أجنبية على أرض مصر ، إلا أنه مع زيادة حدة هذه الشائعات ، فإن الرئيس مبارك سمح لمجموعة من أعضاء مجلس الشعب بزيارة منطقة رأس بناس للتأكد بأنفسهم من عدم وجود أية قواعد أجنبية بها . وفى هذا الصدد ، أعلن المسئولون المصريون أن

(1) Louis Cantori. Op. Cit. , P 334 .

(2) د/ درية شفيق بسيوني . "الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط" ، مرجع سابق ، ص 233 .

(3) د/ أسامة الباز . "مبارك صورة من قريب" . مرجع سابق ، ص 26 .

مصر تشترك فقط في بعض المناورات والتدريبات العسكرية بغية رفع كفاءة قواتها⁽¹⁾ ، وهو ما أكدته في حينه ، السيد/ كمال حسن على رئيس مجلس الوزراء بقوله : "إن قاعدة رأس بناس هي قاعدة مصرية ، وللولايات المتحدة فقط الحق في استخدام التسهيلات الموجودة بها ، إلا أن استخدام القاعدة يكون رهناً بطلب إحدى الدول العربية مساعدتنا ، أو لنجدة دول الخليج إذا ما تطلب الأمر ذلك"⁽²⁾ .

ورغم أن الولايات المتحدة كانت تفضل أن تكون لها حقوق أوسع وتطبق بصورة آلية لاستخدام القواعد العسكرية المصرية ، إلا أنها لم تستطع الحصول على ذلك ، نظراً لخشية مصر - كما سبق - أن تستخدم مرافقها في عمليات قد لا تكون مقبولة لديها من الناحية السياسية ، تمسكت بضرورة الموافقة المسبقة على كل عملية . ومع ذلك ، فإن مثل هذا الاتفاق بين البلدين اعتبرته الولايات المتحدة مرضياً بوجه عام⁽³⁾ .

وإلى جانب كون الحصول على التسهيلات العسكرية المختلفة هدفاً سياسياً أساسياً للولايات المتحدة في علاقتها مع مصر ، صمم برنامج المساعدة العسكرية من أجل تحقيقه . فإن الاحتفاظ بعلاقة فاعلة ووثيقة مع القيادة العسكرية والسياسية المصرية كذلك يحقق الحصول على تسهيل آخر هام ، وهو المرور السهل وغير المعوق لسفن البحرية الأمريكية عبر قناة السويس ، خاصة تلك التي تحمل أسلحة نووية⁽⁴⁾ .

(1) جودران كرامر . مرجع سابق ، ص 133 .

(2) كمال حسن على . في حديث هام . آخر ساعة ، (13 يونيو 1984) ، ص 10 .

(3) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 145 .

(4) Robert Zimmerman . "The U.S. - Egyptian Aid Relationship : Development or Dependency?" . In : Robert Zimmerman . Dollars, Diplomacy, And Dependency - Dilemma Of U.S. Economic Aid . New York : Lynne Rienner Pub. , 1993 , P 83 .

إلا أن الولايات المتحدة ظلت وعلى مدار سنوات طويلة تبذل جهوداً دائبة لإقناع القيادة المصرية بعبور تلك السفن وبسجلها الفريد من الأمن والسلامة ، واستعدادها للتعويض حال حدوث أي خطأ . ومع ذلك ، فإن السلطات المصرية رفضت رغم السماح لمثل هذه السفن بزيارة ميناء الإسكندرية . وظل الأمر هكذا حتى عام 1986 ، عندما سمح لأول سفينة حربية نووية بالعبور في القناة ، مع فرض إجراءات مشددة وإخلاء القناة أمامها تماماً ، وفرض رسوم مرتفعة بصورة استثنائية ، مما أصاب الأمريكيين بالدهشة والشعور بأن مصر تمارس عليهم نوع من الابتزاز⁽¹⁾ .

ومنذ ذلك الحين ، والولايات المتحدة تواصل بذل قصارى جهدها للحصول من مصر على حق عبور سفنها النووية في القناة دون قيد مع دفع رسوم المرور المعتادة ، إلا أن مصر ظلت مستمرة في تمسكها بأن يكون هذا المرور على أساس الموافقة على كل حالة على حدة ووفق شروط تقييدية . ومن ثم ، فإن مسألة التسهيلات العسكرية ظلت بصورة دائمة محور شد وجذب ، وظلت تطالب بها الإدارات المتعاقبة مصر ، مع استخدام كافة أنواع الضغوط والمغريات في سبيل ذلك ، إلا أن مصر وحتى نهاية هذه الفترة ظلت محافظة على نفس النهج الرافض لمنح مثل هذه التسهيلات .

ب . مشكلة الديون العسكرية والتعاون العسكري 1981-1987 :

بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر عام 1978 بمبلغ 0.19 مليون دولار ، ثم قفزت في عام 79 قفزة كبرى لتصل إلى 150 مليون دولار ، لتهبط عام 80 إلى 0.84 مليون دولار ، ثم عاودت الصعود تدريجياً لتصل إلى

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , PP 145 -146 .

550 مليون دولار عام 1981 ، و 902 عام 1982 ، لتستقر فيما بعد عند حدود 1300 مليون دولار ، وهو المبلغ الذى استمر خلال الأعوام التالية⁽¹⁾ . وفى بداية هذا البرنامج للمساعدات العسكرية ، والذى وصف بكونه واسع المدى ، فإن العروض الأمريكية في هذا الشأن قد قدمت مهلة للدفع ، مما جعل هذه الصفقات جذابة بدرجة كبيرة للقادة المصريين⁽²⁾ ، إلا أن فوائد هذه القروض كانت تتراوح ما بين 12.5% إلى 14% ، في الوقت الذى كانت فيه معدلات الفائدة الجارية على القروض المماثلة أقل بدرجة كبيرة⁽³⁾ . وبلغت قيمة القسط السنوي لهذه الديون ما بين 700 و 800 مليون دولار . وكان من أهم شروط التعاقد على هذه القروض هو منح مصر فترة سماح لا يدفع فيها أصل الدين لمدة 10 سنوات - أي حتى عام 1988 - وحال التأخر عن السداد في الموعد المحدد تعطى 12 شهراً كفترة سماح أخرى ولكن مع فرض غرامة تأخير إضافية تصل إلى 4% . ومع مرور الوقت تراكمت فوائد هذه القروض ، بحيث أصبح سدادها يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد المصري ، الذى كان يعاني حينذاك من أزمة هيكلية حادة ومزمنة⁽⁴⁾ . حيث قدمت الولايات المتحدة لمصر منذ عام 1979 وحتى 1984 ما يقرب من 6.5 مليار دولار مساعدة عسكرية ، والتي تراكمت من خلال خمسة قروض عسكرية منحت لمصر .

ومع بداية عام 1983 ، ظهرت لأول مرة مشكلة سداد هذه الديون⁽⁵⁾ ، ومع نهاية عام 1984 ، وصل الدين العسكري المتراكم على مصر حوالى 4.55

(1) د/حسن نافعة . مرجع سابق ، ص 980 .

(2) William Quandt . "American Egyptian Relations" . Op. Cit. , PP 6 -7 .

(3) د/ودودة بدران . مرجع سابق ، ص 202 .

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 1987 ، ص 400 .

(5) جودران كرامر . مرجع سابق ، ص 130 .

أيضاً- لواء أ.ح.م/ أحمد فخر . "محددات التعاون العسكري المصري: الندية - السيادة الوطنية - المصلحة القومية" . الأهرام ، 1996/4/3 ، ص 10 .

مليار دولار ، مقارنة بـ 2 مليار دين عسكري معتدل حدث مع الاتحاد السوفيتي خلال فترة تجاوزت العشرين عاماً ، خاضت مصر خلالها أربعة حروب متتالية⁽¹⁾ . ووصل الأمر وقتئذ ، إلى أن أصبحت مصر محملة بعبء خدمة دين عسكري كبير جداً مقارنة بالإتفاق السنوي للمساعدة الاقتصادية الأمريكية التي تتلقاها . ولقد شعر المسئولون المصريون بخطورة ما وراء إعادة دفع هذه المبالغ ، مما جعلهم يطلبون المزيد من المساعدات الاقتصادية الأمريكية⁽²⁾ .

ومع حلول عام 1985 ، أصبح واضحاً بصورة قوية أن مصر لن تستطيع الاستمرار طويلاً في تلك الديون المتراكمة بنفس النهج ، وهو الوضع الذي وصف بكونه ليس له مثيل⁽³⁾ ، حيث أنه مع أوائل ذلك العام ، لم تستطع مصر سداد متأخرات هذه الديون والتي بلغت 285 مليون دولار ، عندئذ اضطرت الإدارة الأمريكية إلى رصد معونة اقتصادية إضافية لمصر قدرها 300 مليون دولار ، حتى لا تضطر الإدارة أن تطبق على مصر تعديل بروتوك^(*) ، ورغم أن القانون الأمريكي لا يسمح باستخدام المنح في سداد الديون ، ولكن في شراء معدات ومستلزمات إنتاج ، فإن الإدارة الأمريكية اتخذت هذا الموقف حتى لا يؤدي تأخر مصر عن سداد القروض العسكرية إلى توقف

(1) Heba Handousa. "Fifteen Years of U.S. Aid To Egypt: A Critical Review". In : Ibrahim Oweiss (ed.) . The Political Economy of Contemporary Egypt . Washington : Center For Contemporary Arab Studies , 1990 , P 114 .

And – MEED . "Egypt : The Softly Softly Approach To Reform" . Middle East Economic Digest , Vol. 32 , No. 6 , (Feb. 6 , 1988) , P 60 .

(2) Marvin Weinbaum . "Dependent Development And U.S. Economic Aid To Egypt" . International Journal of Middle East Studies , Vol. 18 , (1986) , P 120 .

(3) Heba Handousa . Op. Cit. , P 114 .

(*) تعديل بروتوك وفقاً للقانون الأمريكي يقضى بأن يتم قطع المعونة الاقتصادية أوتوماتيكياً عن الدولة التي تحصل على معونة اقتصادية أمريكية ولا تقوم بسداد أقساط وفوائد ديونها العسكرية للولايات المتحدة لمدة عامين متتاليين .

المعونة الاقتصادية مما يؤثر بالسلب على العلاقات بين الدولتين⁽¹⁾ . وفى هذه الآونة ، وتعاطفاً مع الأزمة الاقتصادية التي أثرت على كل من مصر وإسرائيل، وكنتيجة للاتفاق الدفاعي، فإن واشنطن قامت بتحويل كل المساعدة العسكرية لمصر إلى منح ، مع العام المالي 1985 ، إلا أن عبء خدمة الديون العسكرية تلك والتي تراكمت حتى عام 1984 ، ظل يعرض استقرار الاقتصاد المصري للخطر ، فضلاً عن احتمالية استمرار وبقاء النظام السياسي⁽²⁾ . وعلى ضوء الإحساس بخطورة ذلك ، طلبت مصر من الولايات المتحدة تقديم بعض التنازلات حول هذه الديون، مثل إلغائها أو تخفيض سعر الفائدة أو تسهيل أسلوب السداد ، وهو الأمر الذى لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للموافقة عليه⁽³⁾ . إلا أن مصر لم تياس وعادت وقدمت عدداً من الاقتراحات المحددة للولايات المتحدة منها : اسقاط كل أو جزء من هذه الديون ، أو اسقاط كل أو جزء من فوائدها ، أو تخفيض هذه الفوائد ، أو تقديم الإدارة الأمريكية قرض لمصر لتسوية هذه الديون دفعة واحدة ، وذلك العسكرية التي يبدأ سدادها مع حلول منتصف 1987 لمدة خمس سنوات على أن تبقى الفائدة كما هي ، إلا أن الردود الأمريكية على ذلك لم تلق التأييد الكامل من الحكومة المصرية لاشتغالها على الكثير من السلبيات ، حيث وضعت الإدارة الأمريكية عدة شروط سياسية لموافقتها المبدئية على خفض فوائد هذه الديون من

(1) دينا جلال . "المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا؟" . الأهرام الاقتصادي ، عدد 965 ، (13 يوليو 1987) ، ص 70 .

Also - David Butter . "Mubarak Runs Out of Breathing Space" . Middle East Economic Digest , (Oct. 14 , 1988) , P 39 .

(2) Paul Jabber . "Egypt's Crisis, America's Dilemma" . Foreign Affairs , Vol. 64 , (Summer 1986) , P 978 .

(3) د/ودودة بدران . مرجع سابق ، ص 202 .

14% إلى 7% ، مثل : قيام مصر بإقناع الملك حسين بالدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، السماح للقوات الأمريكية بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات المصرية ، إلى جانب اتخاذ خطوات جادة على طريق تطبيع بفائدة لا تتجاوز 3% مع فترة سماح لا تقل عن خمس سنوات ، على أن يكون هذا القرض خارج الأموال المخصصة للمعونة السنوية ، مع تأجيل اقساط الديون العلاقات مع إسرائيل في كافة المجالات ، وكان رفض مصر لبعض هذه الشروط سبباً في عدم التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا الشأن⁽¹⁾ .

ومثالياً ، فإن المصريين كان يراودهم الأمل في رؤية هذا الدين العسكري وقد ألغى ، حيث كان النموذج أمامهم ما فعله الاتحاد السوفيتي من خلال معالجته للدين المستحق على مصر ، والذي رأوا فيه مثلاً لما يجب أن تفعله الولايات المتحدة⁽²⁾ .

ورغم اظهار البعض على الجانب الأمريكي للرغبة أو الميل على المستوى السياسي لمساعدة مصر لإيجاد حل لهذه المشكلة ، إلا أن الأمر من منظورهم لم يكن ممكناً معالجته بمعزل عن ديون الدول الأخرى ، فالكونجرس كان محجماً عن معالجة تلك الديون حتى لا تشكل سابقة للدول الأخرى ، كما أن هناك قوى وضغوط داخلية يجب أن يبرر الأمر أمامهم بصورة قوية ومقتنعة⁽³⁾ . ومن ثم ، اقترحت الإدارة الأمريكية بدلين لتسوية هذا الأمر :

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1987 ، ص 400، 401 .

(2) William Quandt . “American Egyptian relations” . Op. cit. , P 7 .

أيضاً - سفير دكتور / السيد أمين شلبي . مرجع سابق ، ص 111 .

(3) William Quandt . “American Egyptian relations” . Op. cit. , P 7 .

الأول : خفض فوائد هذه الديون من 14 إلى 7.5% ، وترحيل النسبة المخفضة (6.5%) لسدادها عام 2009 .

والثاني : أن تقوم مصر بسداد ديونها دفعة واحدة، وذلك عن طريق الاقتراض من مجموعة من البنوك ، على أساس جدولة الديون وطبقاً لأسعار الفائدة المخفضة ، أو أن يتم تأجيل سداد الديون لفترة طويلة يتم بعدها السداد دفعة واحدة ، إلا أن مصر لم تقبل هذه المقترحات ، نظراً للآتي :

1 - أن هذه المقترحات لا تسقط كل أو جزء من الديون ، ولا تسقط كل أو جزء من فوائد لها ، ولا تخفض هذه الفوائد ، لكنها تؤجل سداد نصفها فقط .

2 - أن نصف الفوائد المقترح تأجيل سدادها سيجعل مصر تتحمل أعباء إجمالية تصل إلى 9.5 مليار دولار سداداً لدين أصله 4.5 مليار ، وهذا يعنى أن تدفع مصر 700 مليون دولار كل عام لمدة 27 عاماً متواصلة .

3 - أن الفوائد المؤجل سدادها سوف يتم فرض فوائد إضافية عليها طبقاً للمقترحات الأمريكية .

4 - أن هذه المقترحات مقدمة لمصر ضمن 37 دولة أخرى ، مما يثير التساؤلات حول طبيعة العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة ، والتي يفترض أن يترتب عليها حل خاص للمشكلة⁽¹⁾ .

وفى نوفمبر 1987 قررت الإدارة الأمريكية إلغاء غرامة التأخير عن أقساط هذه الديون بأثر رجعى ومستقبلاً ، ولكنها رفضت تأجيل سداد أقساط الديون (700 مليون دولار) ، وقد تردد حينئذ أنه بسبب ذلك تأجلت زيارة المشير أبو غزالة لواشنطن ، حتى تظهر الإدارة الأمريكية مرونة إزاء

(1) التقرير الاستراتيجى العربى 1987 ، ص 401 .

ضمان مصر لدى مؤسستي بانكرز ترست وسولومون برازرز الأمريكيتين ،
لمنح مصر قرضاً لسداد هذه الديون العسكرية بفائدة 7% .

إلا أن الإدارة الأمريكية قد اشترطت في مقابل ذلك موافقة مصر على
استخدامها لقاعدة رأس بناس استعداداً لمواجهة أي تصعيد لحرب الخليج
وهو ما رفضته مصر⁽¹⁾ .

ومن ثم ، أصبح البلدان داخل نزاع متنامي حول هذه المشكلة ، مع عدم
وجود حل سهل لها في الأفق ، في الوقت الذي رأى فيه عدد من الأمريكيين
أن الأمل الوحيد في ذلك يتمثل في أن ينمو الاقتصاد المصري بدرجة وبسرعة
كافية مما سيجعل عبء هذه الديون لا يبدو كبيراً في السنوات القادمة⁽²⁾ ،
وبذلك ظل أمر هذه الديون وعيبتها معلقاً حتى نهاية هذه الفترة .

ورغم ذلك، فإن التعاون العسكري فيما بين البلدين كان مطرداً ، وتزايد اعتماد
مصر عاماً بعد عام على المعونة العسكرية الأمريكية ، التي شكلت تدريجياً
مصدر التسليح الرئيس للقوات المسلحة المصرية بأفرعها المختلفة⁽³⁾ .

وعلى مدار الفترة 1987-79 بلغ إجمالي ما حصلت عليه مصر لتمويل
شراء معدات وأسلحة جديدة وبرامج للتدريب ما يقرب من 9.5 مليار دولار ،
اشتملت على طائرات أف 4 واف 16 ، وطائرات هيلوكوبتر أباتشي ، ودبابات
ومركبات مدرعة وحاملات الأفراد وصواريخ دفاع الجوي ومدافع ، فضلاً عن
التعاون في مجال برامج التحديث للطائرة أف 16 ، والفرقاطات ، وادخال
التعديلات على عدد من الأسلحة السوفيتية كالدبابات تي - 55 ، أيضاً الاتفاق

(1) المرجع السابق ، ص 402 .

(2) William Quandt . "American Egyptian Relations" . Op. Cit. , PP 7-8 .

(3) لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . مرجع سابق ، ص 184:185 .

على التعاون لإنتاج المشترك للدبابة الأمريكية المقاتلة أم 1 إيه 1⁽¹⁾ .

جدول رقم (1-1)

المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر 81-1987 بالمليون دولار^(*)

تدريب عسكري	المبيعات العسكرية			بيان العام
	إجمالي	قروض	منح	
0.8	550	550	-	1981
2	900	700	200	1982
2	1325	900	425	1983
2	1365	900	465	1984
2	1175	-	1175	1985
2	1244	-	1244	1986
2	1300	-	1300	1987
12.8	7859	3050	4809	الإجمالي

- إلا أن برنامج المعونة العسكرية لمصر كما كانت له عدداً من الإيجابيات ، فإنه خلق العديد من المشكلات، حيث اشتكى العسكريون المصريون مراراً من عدم كفاية المعدات ونقص تطورها عن تلك التي تتلقاها إسرائيل ، والبطء في إجراءات التسليم ، فضلاً عن الافتقار إلى الحساسية الثقافية من جانب بعض

(1) عيبر محمد عاطف الغندور . مرجع سابق ، ص 208 .

Also - The U.S. Department of State , Bureau of Public Affairs. Op. Cit. ,PP 107-108.

(*) مصدر بيانات الجدول :

- The U.S. Department Of State, Bureau Of Public Affairs . Op. Cit., P 108 .

And - U.S. Office Of Management And Budget . “U.S. Foreign Assistance Program To Egypt” . February 1990 .

المدرّبين العسكريين الأمريكيين عند التعامل مع المتدربين المصريين⁽¹⁾ . ولقد جعلت هذه المساعدة مصر إلى درجة كبيرة تابعة أو معتمدة على التكنولوجيا الأمريكية في المجال العسكري⁽²⁾ ، كما أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيس والأساسي للأسلحة لمصر . ومن ثم فإن تطوير القوات المسلحة المصرية ارتبط مباشرة بالتعاون معها بالدرجة الأولى⁽³⁾ . وإدراكاً من مصر لخطورة ذلك ، كانت هناك محاولات من قبل القادة المصريين لتقليل مثل هذه التبعية أو الاعتماد عن طريق تنويع مصادر السلاح ، مثل شراء طائرات المستير 2000 أس من فرنسا ، وفرقاطات أو بوارج من إسبانيا ، وغواصات صينية ، ومدافع بريطانية للدبابات السوفيتية...الخ⁽⁴⁾ ، إلا أن هذه الجهود لتنويع مصادر السلاح المصرية لم تكن من منظور بعض العسكريين ، ناجحة كلية أو بدرجة كبيرة⁽⁵⁾ . وعلى جانب آخر ، يلاحظ أنه حتى نهاية الفترة ورغم أهمية ومحورية التعاون العسكري لكلا البلدين ، فإنه لم يتم تقنين مثل هذا التعاون بصورة رسمية ، نظراً لرفض القيادة السياسية المصرية للتوقيع على وثيقة تفاهم عسكرية تنظم جوانب هذا التعاون ، لا سيما التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة ، نظراً لقناعة القيادة المصرية وتفضيلها لعدم

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 144 .

(2) Louis Cantori . "Egypt Reenters The Arab State System". In : Robert Freedman (ed.) . The Middle East From The Iran-Contra Affairs To The Intifada . New York : Syracuse University Press , 1990 , P 343 .

(3) Ahmed M. Abdul Halim . "Egypt's Security Concerns". In : Phebe Marr (ed.) . Egypt At The Cross Roads : Domestic Stability And Regional Role . Washington : National Defense University Press , 1999 , P 216 .

(4) Louis Cantori . "Egypt Reenters The Arab States System". Op. Cit. , P 343 .

(5) Ahmed M. Abdul Halim . Op. Cit. , P 216 .

الالتزام باتفاقية رسمية تطالبها بالتزامات محددة أمام الجانب الأمريكي ،
وتجعل مصداقيتها أمام الرأي العام المصري والعربي في الميزان .
ومن ثم ، كانت المناورات العسكرية المشتركة تحدد من خلال الاتصالات
العسكرية وفى إطار اجتماعات اللجنة العسكرية المصرية - الأمريكية
المشتركة ، ويتوقف توقيت إجرائها على صعود وهبوط العلاقات الثنائية
والظروف السياسية السائدة .

المبحث الثاني

تطور العلاقات على الصعيد الاقتصادي 1981-1987

بدأت المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر في عام 1974 بداية متواضعة جداً (8.5 مليون دولار) ، ثم ارتفعت تدريجياً لتصل إلى 252.8 مليون عام 1975 ، ثم قفزت فجأة إلى 795 مليون عام 1976 ، لتستقر عند 815 مليون دولار في الأعوام التالية . ولقد استخدمت هذه المعونات استخداماً مباشراً لتهيئة الأوضاع الداخلية في مصر للسلام مع إسرائيل ، حيث لوحظ أن معظم هذه المعونات حتى عام 1977 ، قد استخدم لإعادة إعمار منطقة القناة وإعادة مهجريها⁽¹⁾ .

وبعد إبرام معاهدة كامب ديفيد 1979 ، فإن التعاون الاقتصادي بين البلدين اتخذ شكلاً أكبر وأعمق ، وبدأت المعونات تتدفق على مصر بشقيها الاقتصادي والعسكري ، فأصبحت الولايات المتحدة رأس قائمة الدول المانحة للمعونات للحكومة المصرية ، والتي حرصت من جانبها على الحصول على المزيد منها لمواجهة العجز الذي كانت تعانيه ميزانيتها في قطاعات عديدة في ذلك الوقت⁽²⁾ . ويمكن الوقوف بصورة أوضح على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتطورها خلال هذه الفترة ، من خلال التعمق في الجوانب الرئيسية لهذه العلاقات مثل : المساعدات ، وحركة التبادل التجاري والاستثمارات الأمريكية في مصر ، في سياق الآتي :

(1) د/ حسن نافعة . مرجع سابق ، ص 980 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص 392 .

1. المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر 81-1987 :

في بداية الفترة وخلال عامي 80-81 ، بلغت المساعدات الأمريكية لمصر 12.6% من إجمالي قيمة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لدول العالم الخارجي⁽¹⁾ ، كما أن ثلثي المساعدات الاقتصادية السنوية الممنوحة لمصر كانت من الولايات المتحدة ، حيث خصصت لمصر أكثر من 10.7 مليار دولار (قروض ومنح) ما بين 75 و1984 ، متضمنة مساعدات الغذاء⁽²⁾ ، وتنقسم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر إلى أقسام ثلاثة ، هي :

1- المعونة الإنمائية :

وتقدم على شكل منح لتمويل مشروعات إنتاجية وخدمية ، وتشمل تمويل مشروعات البنية الأساسية ، وبرامج استيراد السلع الأمريكية ، فضلاً عن التحويلات النقدية الصغيرة ، والتي لا ترتبط باستيراد سلع معينة .

2- القروض الزراعية :

وتقدم في إطار القانون العام 480 ، فتمنح من خلاله مصر قروضاً زراعية على شكل ائتمان طويل الأجل لشراء سلع زراعية أمريكية ، بشرط ألا يزيد حجم المساعدة عن قيمة الصادرات الأمريكية من هذه السلع إلى مصر .

3- الائتمان الموجه للصادرات الزراعية⁽³⁾ .

ويلاحظ في هذا الصدد أنه خلال هذه المرحلة المبكرة ، فإن نتائج عدد من المشروعات المشيدة بواسطة المساعدة الأمريكية ، قد بدأت ثمارها

(1) لبنى عبد الحميد وعبد الله شحاتة . "المعونات الاقتصادية- نظرة عامة" . في : د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مرجع سابق ، ص 95 .

(2) Marvin Weinbaum . Op. cit. , P 120 .

(3) لبنى عبد الحميد وعبد الله شحاتة . مرجع سابق ، ص 80 .

تظهر بصورة جلية للكثير من المصريين⁽¹⁾ ، ففي عام 1983 كان هناك حوالى 66 مشروعاً رئيسياً ، وحوالى 2000 مشروع فرعى تم تمويلها من قبل هيئة المعونة الأمريكية ، في إطار برنامج خصص فيه 20% لمشروعات البنية الأساسية ، و10% للنقل والمواصلات والصناعة والتجارة والتمويل ، وأكثر من 5% لقطاع الغذاء والزراعة ، ونسبة صغيرة لمشروعات الخدمات الاجتماعية ، وحوالى 2% للمساعدة الفنية في بحوث التنمية ، في حين أن 50% من إجمالي المساعدة الاقتصادية لمصر قسم ما بين إئتمانات القانون العام 480 ، وبين برنامج الاستيراد السلعي⁽²⁾ .

ووفقاً لتقارير مكتب المحاسبة العام في الولايات المتحدة لعام 1984 ، فإنه كان هناك 77 مشروعاً مختلفاً تحت الإدارة النشطة لهيئة المعونة في مصر ، في مجالات مختلفة كتوليد الطاقة الكهربائية ، والاتصالات ، وتحديد النسل ، والاستثمار والتمويل ، بتكلفة تجاوزت أربعة مليارات دولار . وفى إطار هذا البرنامج الضخم ، فإن بعثة هيئة المعونة الأمريكية في القاهرة وقتذاك أصبحت الأكبر على مستوى العالم ، 400 موظف ومتعاقد ، فضلاً عن مئات المستشارين والعمالة المعاونة⁽³⁾ . وفى تطور هو الأول من نوعه خلال عشرة أعوام (منذ عودة العلاقات الدبلوماسية) ، طلبت مصر رسمياً من الولايات المتحدة زيادة مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لها خلال العام المالي 1985 بنحو مليار دولار ، حيث طلبت 1.2 مليار مساعدات

(1) The U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs . Op. Cit. , P 106 .

(2) Marvin Weinbaum . “Egypt’s Infitah And The Politics of U.S. Economic Assistance” . Middle Eastern Studies , Vol. 21 , (April 1985) , PP 214 – 215 .

(3) Paul Jabber . Op. Cit. , P 976 .

اقتصادية ، و 250 مليون لبرنامج استيراد الحبوب ، و 1.7 مليار مساعدات عسكرية ، بما يشكل في مجمله 3.15 مليار دولار⁽¹⁾ ، كذلك طلبت مصر أن تعيد الإدارة الأمريكية النظر في مواعيد وتقديرات فوائد الديون المستحقة على مصر مع منحها قدرأ أكبر من الحرية في استخدام المعونة وفقاً للقطاعات وليس وفقاً للمشروعات⁽²⁾ ، أيضاً أن تطبق عليها مصر نفس المعايير التي تقدم بها المعونة الأمريكية لإسرائيل⁽³⁾ .

إلا أن الرد الأمريكي على هذه المطالب ، ربط بينها وبين مشاركة مصر في عملية السلام مع إسرائيل ، كما أشار في الوقت نفسه إلى عدم إمكانية حصول الدولتين على نفس المعونة ، نظراً لاعتناع الإدارة الأمريكية بأن إسرائيل تعاني مشكلات اقتصادية أكثر حدة ، فضلاً عن أن كلا البلدين يحصلان وحدهما على نصف ما تقدمه الولايات المتحدة من معونات خارجية .

ومع ذلك ، استجابت الولايات المتحدة جزئياً لبعض المطالب المصرية ، حيث وافقت خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في مارس 1985 ، على منح مصر معونة نقدية إضافية قدرها 300 مليون دولار مساهمة في ضبط ميزان المدفوعات المصري ولتحسين الوضع الاقتصادي بصفة عامة ، كما تم توقيع اتفاقيات بإجمالي 515 مليون دولار⁽⁴⁾ .

إلا أن تلك الاستجابة كانت من منظور القيادة السياسية المصرية دون المستوى الذي كانت تأمله من الجانب الأمريكي⁽⁵⁾ . ولقد أوضحت هذه الخطوة - المطالب المصرية الرسمية - الدور المحوري الذي يلعبه الحصول

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص 379 .

(2) المرجع السابق ، ص 392 .

(3) د/ علي الدين هلال . مرجع سابق ، ص 280 .

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص ص 379-381 .

(5) د/ علي الدين هلال . مرجع سابق ، ص 280 .

على المعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة لدى صانع القرار المصري ، وعكست مدى الحرص المصري القوى على تأمين تدفق مثل هذه المعونات ، نظراً لتنامي الإحساس بمدى أهميتها في معالجة قضايا ومشكلات داخلية تتسم بالحدة ، وذات علاقة مباشرة ووثيقة باستقرار الأوضاع الداخلية للمجتمع المصري⁽¹⁾ .

وعلى الجانب الآخر ، وخلال زيارة المشير أبو غزالة لواشنطن في نوفمبر 1986 ، أشارت مصادر إعلامية أمريكية إلى وجود عدد من المطالب الأمريكية المضادة للمطالب المصرية الاقتصادية ، من هذه المطالب : حسم التحفظ المصري على عبور السفن وحاملات الطائرات النووية وناقلات الغاز المسال في قناة السويس ، استئناف مناورات النجم الساطع ، فضلاً عن الحصول على تسهيلات عسكرية في قاعدتي رأس بناس وغرب القاهرة . إلا أن القيادة المصرية اعتبرت أن مثل هذه المطالب تؤثر بدرجة كبيرة على الأمن القومي المصري ، وتتجاوز عدة اعتبارات تتبناها وتتمسك بها السياسة المصرية ، مثل رفض وجود أية قواعد عسكرية أجنبية على أرض مصر ، وأهمية توافر ضمانات معينة للتعاون العسكري المشترك بين البلدين⁽²⁾ .

ورغم تعميم برنامج خفض المساعدات الأمريكية الخارجية لعام 1986 ، بنسبة 4% ، فإن الإدارة الأمريكية قد قامت باستثناء مصر من مثل هذا التخفيض^(*) .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص 392 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1986 ، ص 466، 467 .

(*) جاء ذلك خلال لقاء الرئيس مبارك مع رئيس هيئة المعونة الأمريكية في 29 أبريل 1986: المرجع السابق ، ص 466 .

وعلى جانب آخر ، وبصورة تدريجية ومنذ عام 1985 ، شكل مطلب إعادة دفع أو جدولة ديون المساعدات الاقتصادية والعسكرية المستحقة للولايات المتحدة ، المطلب الأهم لمصر نظراً لشدة وطأة مثل هذه الالتزامات والديون⁽¹⁾ . حيث أنه مع حلول شهر يونيو 1986 ، بلغت قيمة المتأخرات المستحقة على مصر 4.30 مليار دولار ، ومما زاد الأمر تعقيداً ، أنه بمجرد تخلف مصر عن دفع تلك الأعباء ، قامت الإدارة الأمريكية بفرض عقوبة إضافية قدرها 4% على هذه المدفوعات ، مما زاد من إحكام حلقة الديون الخارجية وعبء خدمتها⁽²⁾ .

وانطلاقاً من الإحساس بوطأة ذلك الموقف ، بذلت مصر جهوداً ومفاوضات دبلوماسية مطولة ، أثمرت عن توقيع اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة في نوفمبر 1987 ، لإعادة جدولة جزء كبير من الديون المصرية المستحقة لها (مدنية وعسكرية) ، شمل جميع المبالغ المتأخرة حتى 31 ديسمبر 1986 ، وكذلك تلك المستحقة ما بين يناير 1987 ويونيو 1988 ، على أن تسدد خلال عشر سنوات ، منها خمس سنوات فترة سماح لا تسدد مصر خلالها سوى الفائدة التي تتراوح ما بين 2-7% .

ولقد اعتبر البعض هذا الاتفاق محاولة جادة من الإدارة الأمريكية لمساعدة مصر في مواجهة مأزقها المالي ، في حين رآه الكثير من المصريين بكونه أقل ملاءمة ، مقارنة بترتيبات إعادة الجدولة المماثلة التي تمت مع دول مثل ألمانيا الغربية وفرنسا وإسبانيا ، غير أن هذا الاتفاق

(1) Louis Cantori . "Egypt Reenters The Arab States System". Op. Cit. , P 348 .

(2) د/زينب عبد العظيم محمد. صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية - جوانب سياسية. كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد 143 (ديسمبر 1999) ، ص 140 .

أزال في ذلك الوقت مشكلة كبيرة كانت تظهر في الأفق ، تتمثل - كما سبق - في كون القوانين الأمريكية تستوجب إيقاف المعونة عن مصر إذا هي توقفت عن سداد ديونها⁽¹⁾ . ومن ثم ، رأى البعض أن هذا الاتفاق قد أسعف أو قدم النجدة للقيادة المصرية ، وأنقذها من ضغط كبير في ذلك الوقت⁽²⁾ .

ولقد لوحظ خلال الفترة من 1980 حتى 1985 ، أن المساعدات الأمريكية لمصر قد شكلت نسبة 60.36% من إجمالي المساعدات التي حصلت عليها مصر ، كما شكلت في عام 1987 نسبة 6.43% من الناتج القومي الإجمالي لمصر⁽³⁾ ، كما كانت نسبة المنح في برنامج المساعدة لعام 1986 ، نحو 62% من الإجمالي ، ولقد حصلت مصر على ما نسبته 14% من إجمالي حجم مساعدات الولايات المتحدة الرسمية لذلك العام ، في حين حصلت إسرائيل على ما نسبته 19% منها^(*) ، وذلك وفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي⁽⁴⁾ .

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 140 .

(2) Louis Cantori . "Egypt Reenters The Arab States System . Op. Cit. , P 348 .

(3) Denis Sullivan . "Bureaucratic Politics In Development Assistance - The Failure of American Aid In Egypt" . Administration & Society , Vol. 23 , No. 1 , (May 1991) , P 36 .

(*) هذه النسب لا تشتمل على المساعدات العسكرية .

(4) د/حمدي عبد العظيم . "المعونة الأمريكية لمصر .. وقفة حساب !" . الأهرام الاقتصادي ، عدد 912 ، (7 يوليو 1986) ، ص 7 .

جدول رقم (2-1)

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر 81-1987 بالمليون دولار(*)

6 (5+2+1)	5	4	3 (2+1)	2	1	البيان العام
الإجمالي	القانون العام 480 (مخصص)	رصيد الدعم الاقتصادي (المنفق)	رصيد الدعم الاقتصادي (المخصص)	برنامج الاستيراد السلعي (مخصص)	مساعدات المشروع (مخصص)	
1104	298	737	806	300	506	1981
1054	292	597	672	350	412	1982
1006	258	868	748	301	447	1983
1116	264	905	852	402	450	1984
1301	236	1272	1065	550	515	1985
1287	219	(غ.م)	1068	515	553	1986
977	171	(غ.م)	806	(غ.م)	(غ.م)	1987
7845	1738	4379	6017	2418	2883	الإجمالي

وانطلاقاً مما تقدم ، ونتيجة للاعتماد المصري المفرط على المعونة الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة ، أصبحت هذه المعونة ذاتها مصدراً لبعض التوترات ، فإلى جانب الشكوى المستمرة من كون هذه المعونة غير كافية ، فإن المسؤولين المصريين ، انتقدوا بشدة عملية الانتقاء للمشروعات والبطء

(*) بيانات الجدول مستقاة من :

- Heba Handousa . Op. Cit. , P 112 .

جدول رقم (1-3)

نصيب القطاعات الاقتصادية للاقتصاد المصري من المعونة الأمريكية (%)^(*)

البيان العام	البنية الأساسية	الزراعة	الصناعة	التنمية الاجتماعية (صحة - تعليم - إسكان - بيئة)
1981	18.9	1.2	2.2	6.2
1982	27.4	2.6	1.2	3.5
1983	26.2	5.8	1.3	7.7
1984	21.6	4.7	2.08	3.9
1985	10.9	9.5	4.02	5.9
1986	21.5	16.1	1.2	9.3
1987	19.6	22.9	5.6	12.6

في تنفيذها ، أيضاً وجود مبالغ كبيرة من الاعتمادات المقررة للمشروعات تظل دون صرف إلى أن يتم إعداد دراسات الجدوى التي يشترطها الأمريكيون ، فضلاً عن الإجراءات البيروقراطية التي تفرضها الوكالة الأمريكية ، كما أن واشنطن رفضت مراراً الاقتراحات المصرية من أجل تنفيذ مشروعات لها أولوية متقدمة لمصر مثل الاستصلاح الأفقي للأراضي الزراعية ، وإنشاء المساكن منخفضة التكاليف ، حيث ترى واشنطن أن مثل هذه المشروعات غير اقتصادية ، هذا إلى جانب عدم ارتياح المسؤولين المصريين لما تنص عليه اتفاقيات المعونة من ضرورة شراء البضائع من المصانع الأمريكية ، مما يجعلها أعلى تكلفة مما لو تم شراؤها من أوروبا مثلاً⁽¹⁾ .

(*) بيانات الجدول من: د/ منال متولى . "المعونات والمدخرات المحلية" . في د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مرجع سابق ، ص 105 .

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 138 .

And - William Quandt . The United States And Egypt . Op. Cit. , PP 41-43 .

أيضاً يلاحظ في هذه الاتفاقيات خلال الفترة 81-1987 ، الاتجاه نحو زيادة المبالغ المقدمة من الجانب المصري لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية ، مثل مشروع الصرف الصحي بالإسكندرية ، الذى قدم الجانب الأمريكى له 198.6 مليون دولار ، بينما قدم الجانب المصري 283 مليون دولار . ومشروع خفض معدل النمو السكاني ، الذى ساهم الجانب الأمريكى فيه بـ 20 مليون دولار بينما المصري 63.5 مليون دولار ، وغيرها من المشروعات الأخرى ، وهو ما يعنى ازدياد أعباء الموازنة العامة للدولة في مصر ، والدفع نحو الاتجاه إلى التمويل التضخمي ، وإلا كان من الصعوبة سحب المكون الأجنبي وتنفيذ المشروعات⁽¹⁾ .

وبصورة إجمالية ومن وجهة النظر المصرية ، فإن برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر على مدار هذه الفترة اتسم ببطء التنفيذ ، وطول فترة دراسة المشروعات ، بالإضافة إلى تشبع مصر خلال الفترة بالمقاولين والمتعهدين الأمريكيين ، الذين لا يقدمون دائماً الخبرة غير المتاحة محلياً ، كما أن منهج البعثة لعدد ضخم من المشروعات يجعل التكامل والتنسيق مع الاتجاه الكلى أو العام للاقتصاد المصري مفقداً⁽²⁾ . وانطلاقاً من إدراك كل ذلك ، كانت هناك إحباطات على الجانب المصري ، حيث كانت القيادة المصرية يحدوها الأمل - بفعل دوافع سياسية - في أن تحقق هذه المساعدة تحسناً سريعاً وظاهراً للاقتصاد المصري .

كما عبرت الصحافة المصرية عن ذلك مراراً وتكراراً ، وتساءلت وهاجمت دور هيئة المعونة الأمريكية في إدارة الاقتصاد المصري ، وتدخلها في حياة

(1) د/ حمدي عبد العظيم . مرجع سابق ، ص 8 .

(2) Liz Thurgood . "USAID Seeks Egyptian Showcase" . Middle East Economic Digest. , Vol. 27 , (June 24, 1983) , P 21 .

وشئون المصريين⁽¹⁾ ، حيث يوجد في مصر جيش من الخبراء الأمريكيين يديرون برنامج المعونة ، وينتشرون في كل الوزارات والمواقع المصرية تقريباً ، عكس إسرائيل التي لا يوجد بها خبير أمريكي واحد يدير برنامج المساعدات الأمريكية لها⁽²⁾ .

وعلى الجانب الآخر ، كانت هناك انتقادات أمريكية مضادة ، حيث رأت الولايات المتحدة أن التخطيط الاقتصادي المصري لم يتسم خلال الفترة ، بالكفاءة ولا بالثبات ، مع صعوبة في تحديد الأولويات ، وعدم وجود تعاون يذكر بين الوزارات الاقتصادية ، حيث تعمل كل منها دون تنسيق مع الأخرى . كما تحكم البيروقراطية قبضتها في بعض الأحيان إلى حد خائق وكثيراً ما تعطل الاتفاقات الخاصة بالمشروعات ، هذا فضلاً عن اعتقاد الأمريكيين أن القيادة المصرية لم تعالج مشاكل الاقتصاد الهيكلية معالجة إيجابية وجيدة . ومن ثم ، يرون أنه لا يمكن لأي قدر من المعونات أن يؤدي إلى تنمية حقيقية في مصر في ظل تلك الأوضاع⁽³⁾ ، كما يعتقدون أنه على مدار هذه الفترة ، فإن مصر لم تستجب للمشورة الاقتصادية السليمة إلا بالقدر اليسير ، لذا يرون ضرورة استخدام المعونة الاقتصادية في بعض الأحيان كوسيلة لإلزام مصر بتصحيح عيوبها الهيكلية ، إذا أريد للدولة أن تبقى ككيان اقتصادي⁽⁴⁾ .

أيضاً ، فإن الأمريكيين والذين يشعرون أن برنامج مساعداتهم لمصر هو رمز ودليل قوى على السخاء والكرم الأمريكي ، انتابهم في أحيان كثيرة قدراً كبيراً من الانفعال أو الهياج نظراً لما اعتبروه هجوماً من مصر عليهم

(1) William Quandt. "American Egyptian Relations". Op. Cit., PP 7-8.

(2) د/حسن نافعة . مرجع سابق ، ص 981،980 .
أيضاً : جودران كرامر . مرجع سابق ، ص 134 .

(3) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 139 .

(4) Ibid. , P142 .

عليهم ، فضلاً عن عدم إظهار مصر لأى علامة تدل على الامتنان وحفظ الجميل لهم على هذه المساعدات⁽¹⁾ .

ولكن رغم كل تلك الاحباطات والشكاوى على كلا الجانبين حول برنامج المعونة ، فإن المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر ، ظلت على مدار الفترة 1987-81 جانباً أساسياً وهاماً في العلاقات بين البلدين .

2 . التبادل التجاري والاستثمارات الأمريكية في مصر 1987-81 :

تعتبر مصر من أكبر الأسواق الاستيرادية في المنطقة ، حيث تستورد سنوياً بما يزيد على عشرة مليارات دولار ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المورد الخارجي الأكبر لمصر ، حيث تستحوذ على ما يقرب من 30% ، من واردات مصر سنوياً ، بما يقرب من ثلاثة مليارات دولار في العام⁽²⁾ . ومن ثم ، فالولايات المتحدة هي أهم وأكبر الشركاء التجاريين لمصر ، ويمثل التبادل التجاري بين البلدين جانباً هاماً من إجمالي تجارة مصر الخارجية ، كما أن السوق الأمريكية تعتبر سوقاً مفضلة للمنتجات المصرية ، حيث تستوعب ما يزيد على 20% من إجمالي الصادرات المصرية⁽³⁾ .

(1) William Quandt . "American Egyptian Relations". Op. Cit. , P 8 .

(2) www.Puc-rio-br/hpnew2/servicos...cerias/untpdc/etosite.Commercial Overview, P 1.

(3) من حديث الوزير المفوض/ علاء شلبى - رئيس المكتب التجاري والاقتصادي فى واشنطن ، في : عصام رفعت . "الفراغنة يطرقون أبواب أمريكا" . الأهرام الاقتصادي ، عدد 1470 ، (10 مارس 1997) ، ص 17 .

جدول رقم (1-4)

حركة التجارة بين البلدين والميزان التجاري 80-1987، بالمليون جنيهه(*)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	البيان العام
492.5 -	656.3	163.8	1980
1129.3 -	1215.7	86.4	1981
1105.3 -	1208.5	103.2	1982
1011.6 -	1160.2	148.6	1983
736.7 -	858.6	121.9	1984
881.2 -	904.8	23.6	1985
1170.3 -	1230.7	60.4	1986
1331.5 -	1561.6	230.1	1987
7858.4 -	8796.4	938	الإجمالي

وتحديداً ، فإن مصر تعد أهم سوق للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الحبوب كالقمح ودقيقه ، والذرة ، فضلاً عن مستوى واسع ومتنوع من السلع الاستهلاكية والصناعية ، إلى جانب شراء الأسلحة والمعدات العسكرية ، التي تمول في الغالب من أرصدة برنامج المعونة العسكرية الأمريكية السنوية لمصر⁽¹⁾. وانطلاقاً من إدراك مصر المبكر لهذه الجوانب ، فقد وافق الرئيس السادات في أغسطس 1981 على إنشاء غرفة للتجارة الأمريكية بالقاهرة لتدعيم التعاون في هذا المجال ، وفي أعقاب اغتياله وافق الرئيس مبارك أيضاً على ذلك - على أثر لقاء مع رئيس الغرفة - والتي أنشئت فعلياً في الرابع والعشرين من أكتوبر 1982 ، وذلك رغم أنها تعد أحد فروع مجلس غرف

(*) مصدر بيانات الجدول (بتصرف) : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، العدد الأول والثاني ، مجلد 44 ، (1991) ، ص 167 .

(1) www.Puc-rio-br/hpnew2/servicos...cerias/untpdc/etosite.Commercial Overview .

التجارة الأمريكية ، وكان هناك في ذلك الوقت نص صريح في القانون المصري يمنع إنشاء غرف أجنبية بمصر⁽¹⁾ .

وفيما يتعلق بالصادرات الأمريكية إلى مصر ، فيلاحظ أنها تجاوزت إجمالي مبلغ المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية السنوية لمصر .

أيضاً لوحظ ، أن ما يقرب من 40% من مبيعات المنتجات الزراعية الأمريكية لمصر منذ بداية الثمانينات قد تمت وفقاً لشروط تجارية ، كما أن أصحاب المطاحن الأمريكية اعتبروا مصر في تلك الآونة عميلهم الخارجي الأكبر والأهم⁽²⁾ .

ففي عام 1983 ، شكلت الواردات الزراعية لمصر من كل المصادر نصف استهلاك الغذاء الكلي ، وأصبحت مصر ثالث أكبر مستورد في العالم للقمح الأمريكي ودقيقه ، كما أن برنامج القانون العام 480 ، أصبح في ذلك العام مصدراً لحوالي ثلث الخبز المباع بمدينة القاهرة وحدها⁽³⁾ .

وفيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ، فإن البيانات تشير إلى أنها تمثلت بدرجة كبيرة في البترول ومنتجاته والقطن ومنتجاته ، حيث أن أكثر من نصف هذه الصادرات تركز في هاتين السلعتين⁽⁴⁾ ، فشكل خام البترول على سبيل المثال 78% في المتوسط من إجمالي الصادرات المصرية

(1) أماني قنديل . "جماعات المصالح والسياسة الخارجية - دراسة لدور رجال الأعمال في مصر" . المستقبل العربي ، عدد 128 ، (أكتوبر 1989) ، ص 87 .

(2) Heba Handousa . Op. Cit. , P 113 .

(3) Robert Zimmerman . Op. Cit. , P 94 .

أيضاً أنظر: حديث الأستاذ/ مدحت الجويني - رئيس التمثيل التجاري المصري ، في/ صفاء جمال الدين ، على هامش زيارة الرئيس مبارك لبريطانيا وأمريكا - الأهرام ، 1993/3/31 ، ص 13 .

(4) د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . في: د/ أحمد الرشيد (تحرير) . مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد . مرجع سابق ، ص 67 .

المصرية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة 76-1984⁽¹⁾ .

ومن هنا ، يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن هذه الصادرات المصرية هي دائماً عرضة للتأثر بما يجرى ويحدث من تغيرات في السوق الأمريكي ، وأيضاً بالقرارات التي تتخذها الولايات المتحدة فيما يتعلق ب وارداتها من مصر⁽²⁾ .

وخلال هذه الفترة محل الدراسة ، يلاحظ أيضاً أن الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة قد قوبلت بحواجز حمائية من قبل الولايات المتحدة ، فإجمالي الصادرات المصرية إليها في المتوسط بلغ 218 مليون دولار ، إذا ما قورن بإجمالي الواردات من الولايات المتحدة 2.305 مليار دولار سنوياً خلال الفترة من 83 حتى 1987⁽³⁾ ، ورغم أن مصر كانت تعاني من عجز في ميزانها التجاري بصفة عامة قدر عام 1980 بـ 2.9 مليار دولار ، وصل في عام 1987 إلى 5.368 مليار دولار⁽⁴⁾ ، فإن حركة التجارة فيما بين مصر والولايات المتحدة قد ساهمت في زيادة هذا العجز بدرجة كبيرة ، حيث احتلت مصر المركز السابع بين دول العالم التي تتمتع معها الولايات المتحدة بفائض ميزان تجاري إيجابي أو صحي⁽⁵⁾ ، وهو ما يوضحه الجدول السابق .

ورغم مطالبة الحكومة المصرية خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في خريف 1983 بزيادة الواردات الأمريكية من مصر ، ورغم ضخامة واتساع

(1) عبلة محمد الخواجة . مرجع سابق ، ص 120 .

(2) د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 67 .

(3) Heba Handousa . Op. Cit. , P 113 .

(4) Alan Richards . "Dilatory Reform Vs. Making A Break For The Market" . In : Phebe Marr (ed.) . Egypt At The Crossroads . Op. Cit. , P 72 .

And - IMF Report of A.R.E. , (December 1989) , P 41 .

(5) www.puc-rio-br/hpnew2/servicos...cerias/untpdc/etosite . Op. Cit., P 1 .

السوق الأمريكية وقدرتها على استيعاب المنتجات المصرية ، إلا أن التعامل التجاري الفعلي بين البلدين أظهر أن الأمريكيين كانوا يرفضون بوضوح زيادة الصادرات المصرية إليهم . فعلى سبيل المثال ، رفض اتحاد العاملين بصناعة النسيج الأمريكيين زيادة الصادرات المصرية من المنسوجات عن الحد المقرر ، وذلك رغم تأييد الإدارة الأمريكية المعلن لوجهة النظر المصرية في تنمية الصادرات المصرية لضبط الميزان التجاري المصري ، وقدرة السوق الأمريكية على استيعاب ذلك . ويؤكد هذا التوجه أيضاً ، المناقشات التي دارت في أروقة لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ، ومعارضة منتجي الألياف والمنسوجات الأمريكيين لقيام هيئة المعونة الأمريكية بتمويل مشروع تجديد وإحلال مصانع غزل ونسيج المحلة الكبرى ، ما دفع القائمين على إدارة برنامج المعونة في مصر إلى التأكيد على عدم قيامهم مستقبلاً بتمويل أية مشروعات مماثلة دون دراسة وتحليل أثرها على الاقتصاد الأمريكي⁽¹⁾ .

ويرى بعض المحللين الاقتصاديين ، أن الإجراءات الحمائية الأمريكية كان يجب أن تستثنى منها مصر بصفة خاصة ، نظراً للعلاقة الاستراتيجية التي تربط بين البلدين ولكون الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيس لمصر خلال الفترة .

فالملاحظ ، أن صادرات مصر على سبيل المثال من المنسوجات إلى الولايات المتحدة تخضع لتحديد حصة مشدد (6.5%) ، رغم المفاوضات الطويلة والشاقة بين البلدين حول ذلك . وفي عام 1987 زادت هذه الحصة بمقدار ضئيل ، بحيث بلغت هذه الصادرات (غزل ، نسيج ، ملابس ، أقمشة) ،

(1) دينا جلال . "المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا؟" . مرجع سابق ، ص 69 .

70 مليون دولار فقط ، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تستورد فيه سنوياً منسوجات بما يقرب من 21 مليار دولار⁽¹⁾ .

ومما تقدم ومن منظور التأثير ، يرى بعض الباحثين أن الولايات المتحدة قد ضمنت لنفسها امتلاك قدرأ من السيطرة والهيمنة على الاقتصاد المصري من خلال عدد من الجوانب ، منها إمداد مصر بأهم السلع الاستراتيجية ، التي لا يمكن لمصر الاستغناء عنها (القمح) ، كما أن الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأكبر والأهم والمورد الأول لمصر ، حيث تأتي في المركز الأول بالنسبة للمصادر التي تحصل مصر منها على وارداتها ، وبفارق كبير بين الشريك التالي لها في الأهمية خلال الفترة وهو ألمانيا الغربية ، والتي تمد مصر بـ 10% من إجمالي وارداتها من العالم الخارجي .

ولعل ذلك يؤكد من منظور البعض ، أن الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة أصبح إلى حد كبير ، اقتصاداً تابعاً للولايات المتحدة ، خاصة في ظل وجود عدم تكافؤ بين درجة تأثير الولايات المتحدة على مصر والتأثير المقابل لمصر عليها . ومن ثم ، فإن التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة 1987-81 ، أدى إلى جعل التجارة أداة من أدوات القوة والسيطرة التي ضمنت بها الولايات المتحدة الأمريكية حداً أدنى من الولاء من جانب مصر⁽²⁾ .

*** وفيما يتعلق بالاستثمارات الأمريكية في مصر :**

فإن هذه الاستثمارات بدأت ضئيلة في أواخر عهد الرئيس السادات، ثم سرعان ما زادت ولكن زيادات طفيفة خلال الفترة التالية، ورغم توقيع اتفاقية بين البلدين في سبتمبر 1982، تعهدت خلالها الحكومة الأمريكية بتشجيع

⁽¹⁾ Heba Handousa . Op. Cit. , P 119 .

⁽²⁾ عبلة محمد الخواجة . مرجع سابق ، ص 119، 120 .

استثمار رؤوس الأموال الأمريكية في مصر، إلا أن النجاح في هذا المجال ظل محدوداً⁽¹⁾ ، حيث أن الاستثمار الخاص المباشر في مصر من قبل المواطنين والمنظمات والشركات الأمريكية لم يضاف أكثر من مليار دولار إلى الاقتصاد المصري حتى عام 1984 ، تركّز معظمه في مجال البترول والصناعات المتعلقة به⁽²⁾ ، وخلال عام 1986 فإن إجمالي الاستثمارات الأمريكية في مجال الصناعة والزراعة في مصر، قد بلغت 128.97 مليون دولار فقط⁽³⁾ . ومع نهاية عام 1987 ، فإن إجمالي هذه الاستثمارات قد قاربت 1.6 مليار دولار ، ومع ذلك ظل المستثمرون الأمريكيون المحتملون يشيرون من آن لآخر ، إلى الإجراءات البيروقراطية الطويلة والمعقدة التي تأخذ بها مصر للموافقة على المشروعات المشتركة ، وكونها تعتبر معوقاً رئيسياً أمام زيادة حجم هذه الاستثمارات⁽⁴⁾ ، ومن ثم ظلت قيمة وحجم الاستثمارات الأمريكية في مصر تزيد ولكن بزيادات طفيفة وحتى نهاية الفترة .

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 141 .

(2) Marvin Weinbaum . "Dependent Development And U.S. Economic Aid To Egypt" . Op. Cit. , P 120 .

(3) محمد خالد الأزعر . "المصالح الاقتصادية الأمريكية في الوطن العربي" . في : د/ هالة سعودي (تحرير) . الوطن العربي والولايات المتحدة . مرجع سابق ، ص 96 .

(4) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 141 .

المبحث الثالث

تحليل نقدي للعلاقات المصرية - الأمريكية 1987-81

إن تحليل العلاقات المصرية - الأمريكية منذ البداية الرسمية لها وحتى عام 1987 ، يكشف بجلاء عن أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية عامة وتجاه مصر بصفة خاصة ، لم تختلف عن أهداف الاستعمار التقليدي ، التي تدور بالأساس حول ضرورة النفاذ والسيطرة ، ولكن بوسائل أخرى غير الوسائل العسكرية التي ارتكز عليها الاستعمار التقليدي ، ومن ثم فالاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وتجاه مصر خاصة ، قد اتسمت بالثبات وإن تغيرت التكتيكات والأساليب لتحقيقها ، تكيفاً مع التطورات الإقليمية والدولية⁽¹⁾ .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة ، فقد كان هناك هدفاً ثابتاً لم يتغير ، تمثل في الحرص الشديد على الإبقاء بكافة السبل والوسائل على الجسور مفتوحة مع الولايات المتحدة والحفاظ على مستوى العلاقات من أي تدهور⁽²⁾ ، ولقد حافظ الرئيس السادات على هذا الهدف بقوة خلال فترة حكمه ، إلا أنه مع تولي الرئيس مبارك الحكم 1981 كانت هناك مرحلة جديدة حملت معها عناصر الاستمرارية والتغير ، وفيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة تحديداً ، فإن تلك المرحلة بدأت ببعض المواقف والإيحاءات التي أكدت علي اتجاه منحنى التعاون نحو الهبوط مقارنة

(1) د. حسن نافعة . مرجع سابق ، ص 982-981 .

أيضاً : د. حامد ربيع . "احتواء العقل المصري : تحركات السياسة الأمريكية علي أرض مصر " ، الاهرام الاقتصادي ، عدد 736 ، (21 فبراير 1983) ، ص 9 .

(2) د. حسن نافعة . مرجع سابق ، ص 982 .

بالحقبة السابقة⁽¹⁾ ، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال نظرة تحليلية لجوانب هذه العلاقات ، في سياق الآتي :

1. في المجال السياسي والعسكري :

في عبارة موجزة ومجملّة شخص الدكتور/ مصطفى خليل^(*) في عام 1982 ، العلاقات المصرية - الأمريكية بقوله : "نحن لا نقول مطلقاً أننا متحالفين مع الولايات المتحدة ، الأفضل أن نقول أن الأهداف الاستراتيجية لمصر ومصالحها تتطابق أو تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة..."⁽²⁾ .

ولعل تلك العبارة توضح بجلاء طبيعة العلاقة والسياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة ، لاسيما في مرحلة ما بعد السادات ، حيث تغيرت الصورة إلى حد كبير ، فلم يعد لمصر تلك العلاقة الخاصة التي سادت خلال السبعينات ، فضلاً عن الخلافات والاختلافات حول عملية السلام في المنطقة - كما سبق - أيضاً التدهور في العلاقات المصرية الإسرائيلية - خاصة بعد غزو لبنان 1982 - والذي انعكس بالسلب على العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية⁽³⁾ .

فمنذ عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، سعت مصر جاهدة إلى قيام علاقة ثنائية مستقلة مع الولايات المتحدة ، إلا أنه بعد صفقة كامب ديفيد ، وجدت مصر أنها قد تورطت في علاقة ثلاثية مفروضة وغير متكافئة ،

(1) د. حسن نافعة . " المشهد الثالث للعلاقات المصرية - الأمريكية " ، الاهرام الاقتصادي ، عدد 736 ، (21 فبراير 1983) ، ص 32 .

(*) كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت .

(2) Louis Cantori . "Egyptian Policy Under Mubarak : The Politics of Continuity And Change" . Op. Cit. , P 335 .

And - Robert Zimmerman . Op. Cit. , PP 84-85 .

(3) William Quandt . The United States And Egypt : An Essay on Policy For The 1990s . Op. Cit. , PP 19-20 .

حيث كانت واشنطن واقعيّاً تحكم على مصر في ضوء مواقفها تجاه إسرائيل ، فإذا ما تدهورت الرابطة المصرية الإسرائيلية لأي سبب ، كانت العلاقات المصرية - الأمريكية تتوتر تبعاً لذلك . وكانت إسرائيل قادرة في كل الأحوال على التأثير في السياسة الأمريكية تجاه مصر ، في الوقت الذي لم يكن لدى مصر أية قدرة للتأثير المماثل ، نظراً لتمتع إسرائيل بنفوذ قوى لدى الرأي العام الأمريكي وبين أعضاء الكونجرس ، وليس لمصر مثل هذا النفوذ ، فقط كل ما لديها هو قدر من النوايا الحسنة ، ما دامت تلتزم بمعاهدة السلام، وهو الوضع الذي كان مثاراً للجدل ، وكثيراً ما خلق مشكلات داخلية للنظام المصري⁽¹⁾ .

وتدريجياً ، بدا واضحاً أن مرحلة الوفاق التي سادت في السبعينات - والتي أطلق عليها البعض مرحلة شهر العسل - لم يعد لها وجود ، وأصبحت العلاقات عادية روتينية ، وكان هناك مؤشران بارزان على ذلك : الأول - هو موضوع القاعدة العسكرية التي طلبتها الولايات المتحدة في رأس بناس ، والذي قوبل بالرفض من مصر . أما الثاني - فهو موضوع ليبيا، حيث أنه رغم اتفاق الطرفين المصري والأمريكي خلال هذه المرحلة على ضرورة ردها ، إلا أنهما لم يتفقا حول كيفية ووسائل تحقيق ذلك ، مما كان مثاراً للخلاف⁽²⁾ . ورغم ذلك ، فإن التعاون بين البلدين سار في تطور مطرد خلال الفترة 81-1987 ، نظراً لأهمية مثل هذا التعاون واستراتيجيته لكلا الطرفين ، إلا أن هذا التعاون وما ارتبط به من وجود أمريكي متزايد في مصر كان مثاراً لنقد شديد وحاد داخل أوساط الرأي العام السياسي في مصر - لاسيما بسبب موقف

(1) Hermann Eilts . Op. Cit. , P 127 .

(2) ويليام كوانت . "العلاقات المصرية - الأمريكية" . محاضرة بمركز الدراسات السياسية بأكاديمية الاقتصاد والعلوم السياسية ، متبعة : شهيرة الراعي . الأهرام الاقتصادي ، عدد 965 ، (13 يوليو 1987) ، ص 20 .

الولايات المتحدة الموالي لإسرائيل - فضلاً عن النقد الموجه إلى اختراق المجتمع المصري بالقيم والسلوكيات الغربية والسلع الأجنبية ، وطرده القيم الأصيلة ، والذي تبنته الحركة الإسلامية والوطنية في البلاد ، كما انتقدت المعارضة كثيراً نشاط وكالة التنمية الدولية وهيئة المعونة الأمريكية ، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في مصر⁽¹⁾ . وانطلاقاً من كل ذلك ، فإن العلاقات بين البلدين تحت حكم الرئيس مبارك قد وضعت على قاعدة روتينية عادية ، فلم تعد وسائل الإعلام المرئية وسيلة مرغوبة في إدارة العلاقات على نحو ما كان عليه الأمر من قبل .

وكانت هناك محاولات للنظام السياسي لتحقيق الاستقلال عن الولايات المتحدة ، لعل أبرز مثال عليها تمثل في عدم الاستجابة للضغوط الأمريكية للدخول في مواجهة مع ليبيا ، فضلاً عن رفض منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية على أرض مصر ، إلا أن تلك المحاولات كانت تتم دون أية إثارة ، وفى إطار دبلوماسية هادئة ، ميز نمط مبارك في إدارة العلاقات الخارجية بصفة عامة⁽²⁾ .

أيضاً على المستوى الدولي وفى إطار التصويب في الأمم المتحدة ، فإنه رغم امتناع مصر عن التصويب على بعض أقسام القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، والذي يبدو أنه يعبر عن تقارب مع الموقف الأمريكي أو نتاج لضغوط أمريكية ، إلا أن ذلك أرجعه البعض إلى اعتبارات أخرى منها ، أن تلك القرارات كانت تشير إلى قرارات أخرى تدين اتفاقية كامب ديفيد والتزامات مصر تجاه إسرائيل وفقاً لها . وباستثناء ذلك ، كان

(1) جودران كرامر . مرجع سابق ، ص 131 .

(2) د/ على الدين هلال . مرجع سابق ، ص 277 .

هناك تفاوتاً كبيراً خلال هذه الفترة بين التصويت المصري والأمريكي في المنظمة الدولية ، وهو ما حذر منه فيرنون والتر - رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة - في تقرير للكونجرس 1987 ، حيث أشار إلى أن نسبة الاتفاق بين التصويت المصري والأمريكي كانت 14.4% فقط ، في حين كانت هذه النسبة 80% في حالة التصويت الإسرائيلي ، وهو الأمر الذي كان مثار قلق رجال السياسة الأمريكية والكونجرس⁽¹⁾ .

وخلال هذه الفترة 1987-81، عملت الولايات المتحدة على اختبار العلاقة مع مصر عبر عدة أمور كأدوات للضغط ، مثل : حوادث الإرهاب ، موضوعات حول المساعدات الأمريكية ، مشاكل التعاون العسكري ، فضلاً عن الاختلافات الناتجة عن الصراع العربي الإسرائيلي والوسائل المفضلة لحله كما سبق⁽²⁾ . وإجمالاً ، فإنه خلال هذه الفترة يمكن رصد العديد من الحوادث التي أثرت بالسلب على العلاقات المصرية - الأمريكية لعل أهمها : الغزو الإسرائيلي للبنان ، أزمة أكيلي لورو ، صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران ، هذا إلى جانب الإدراك المصري الكبير لكون الرئيس ريجان ووزير خارجيته شولتز كانا محابيين لإسرائيل وداعمين لها على طول الخط ، ولم يعملوا على رأب الصدع في علاقات القاهرة وواشنطن⁽³⁾ .

ومن منظور سياسي يمكن القول ، أن القيادة السياسية المصرية كانت حريصة خلال هذه الفترة على عدم الخضوع للمحاولات الأمريكية أو الوقوع

(1) د/ هالة سعودي . "حدود العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية - دراسة في نمط تصويت الدولتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة 1987-80" . في : د/ أحمد يوسف أحمد (تحرير) . سياسة مصر الخارجية في عالم متغير . مرجع سابق ، ص 1012، 1013 .

(2) Robert Springborg . Op. Cit. , P 79 .

(3) William Quandt . The United States And Egypt : An Essay on Policy For 1990s . Op. Cit. , P 26 .

في حبالها ، وذلك انطلاقاً من الرغبة المصرية القوية لتحقيق عودة مصر إلى الصف العربي ، وهو ما يفترض سياسة أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة ، فضلاً عن قناعة القيادة المصرية أن أي خضوع قد يعرض الاستقرار السياسي وشرعية النظام للخطر . ومع ذلك ، ظلت مصر محافظة على نهج تعاونها مع الولايات المتحدة ، واستعدادها لتطوير وتعميق مثل هذا التعاون بدرجات عالية ، إذا ما تعرضت مصالح الخليج أو السودان أو القرن الأفريقي لأي خطر⁽¹⁾ .

* وعلى الجانب العسكري :

فمنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، ومصر تحصل على معونة عسكرية أمريكية سنوية ، كانت في صورة قروض إلى أن تحولت إلى منح في العام المالي 1985 ، وأصبحت الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ المورد الرئيس للسلاح إلى مصر⁽²⁾ .

وهناك عدداً من المعايير العسكرية إلى جانب المعايير السياسية لهذه المعونة ، يمكن فهمها من خلال إمعان التركيز في الإصرار الأمريكي على أهمية التنسيق العسكري وضرورة الاشتراك في الترتيبات الأمنية الأمريكية في المنطقة . ولعل هذا يعد شرطاً أمريكياً استمر جوهره منذ بداية تقديم المعونة وحتى نهاية هذه الفترة ، والذي بدأ بطلب رسمي أمريكي للحصول على قاعدة عسكرية في رأس بناس ، ثم تطور الأمر إلى تنسيق عسكري من خلال مناورات مشتركة تجرى بشكل منتظم⁽³⁾ .

(1) جودران كرامر . مرجع سابق ، ص 134 .

(2) د/ حسن نافعة . "سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" .. معضلة البحث عن نقطة توازن" . مرجع سابق ، ص 979 .

(3) د/ صلاح سالم زرنوقة . مرجع سابق ، ص 285 .

ومن أجل التأكد من أن أرصدة هذه المعونة توجه إلى المشتريات والمعدات العسكرية المصمم البرنامج لها ، والمصنعة في الشركات الأمريكية ، فإن هذا البرنامج يخضع لمراقبة ومتابعة مكتب التعاون العسكري الأمريكي بالقاهرة ، وأيضاً لعدد من المراقبين والمباشرين الآخرين للبرنامج ، وذلك للتأكد بالدليل من خطط التحصيل ومن الأهداف⁽¹⁾ .

ورغم ذلك ، فإن القاهرة رأت في المساعدة العسكرية الأمريكية أساساً أو قاعدة للشراكة الاستراتيجية المرتكزة على المصالح المشتركة ، في مقابل تقديم مصر لتسهيلات لاستخدام القوات الأمريكية في لبنان وفي الخليج ، والاشتراك في التدريبات العسكرية المشتركة مع قيادة القوات الأمريكية على الأراضي المصرية ، ومساعدة العسكرية الأمريكية في الوصول إلى عملاتها في الصراع الأفغاني أو في أي مكان آخر⁽²⁾ .

وابتداءً من عام 1981 تجرى في الصحراء الغربية المصرية مناورات مشتركة مرة كل عامين بين القوات المصرية والقوات الأمريكية التابعة للقيادة المركزية ، وأشهرها "النجم الساطع" ، والتي أجريت أعوام 82 ، 83 ، 84 ، 1986^(*) ، كما جرت من وقت لآخر مناورات بحرية مشتركة بين الأسطول المصري ووحدات من الأسطول السادس الأمريكي .

إلا أنه يلاحظ تمسك السلطات المصرية - انطلاقاً من رؤية خاصة - بعدم الإعلان عن تلك المناورات إلا في أضيق الحدود ، وهو الأمر الذي أزعج البنتاجون كثيراً⁽³⁾ .

(1) Joseph Kechichian & Jeanne Nazimek . "Challenges To The Military In Egypt" . Middle East Policy , Vol. 5 , No. 3 , (Sep. 1997) , P 135 .

(2) Paul Jabbar . Op. Cit. , P 978 .

(*) لم تجر هذه المناورات عام 1981 بسبب اغتيال الرئيس السادات وعام 1985 كتعبير عن عدم الرضاء المصري حيال أزمة أكيلي لورو والتصرف الأمريكي .

(3) Ali E. Hillal Dessouki . Op. Cit. , PP 107-108 .

وبنظرة كلية ، يلاحظ أنه كلما زادت درجة التنسيق الاستراتيجي بين البلدين من خلال اقتراب الرؤية الاستراتيجية ، تطورت تبعاً لذلك المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر عاماً بعد عام ، مروراً بتحويلها إلى منحة 1985 ، إلى أن وصلت إلى 1.3 مليار دولار سنوياً ، مما يؤكد ارتباط هذه المساعدة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة ، بل وتعد انعكاساً لها بدرجة كبيرة⁽¹⁾ . وعلى الرغم من وجود وتزايد الشعور أو العاطفة المضادة للولايات المتحدة داخل المؤسسة العسكرية المصرية ، فإن استمرارية تدفق المعونة العسكرية لمصر يعنى بالأساس ، أن مصر سوف تستمر محافظة وبقوة علي العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة ، من أجل تأمين الحصول علي مثل هذه المساعدة ، التي هي هامة بدرجة كبيرة جداً للقوات المسلحة المصرية⁽²⁾ .

2. في المجال الاقتصادي :

لعبت أهمية مصر الاستراتيجية في تعزيز الاستقرار في المنطقة ، فضلاً عن تأكيد مصداقية عدم وجود الخيار العسكري ضد إسرائيل ، دوراً أساسياً كدافع للإرادة الأمريكية لمنح مصر هذا البرنامج الضخم من المساعدات⁽³⁾ ، والذي يخضع لمناقشات مستفيضة من قبل الكونجرس سنوياً ، من أجل الموافقة على حجم المعونة السنوي وشروطها ، وهو الحجم الذي يتعرض تارة للارتفاع وتارة أخرى للانخفاض مما يعرض خطط التنمية في مصر لمخاطر غير متوقعة ، ويمارس الكونجرس رقابة حقيقية على أوجه صرف وطريقة إدارة هذا البرنامج في مصر ، بهدف التأكد من أن المعونة صرفت في

And - Hermann Eilts . Op. Cit. , P 145 .

(1) لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . مرجع سابق ، ص 190 .

(2) Joseph Kechichian & Jeanne Nazimek . Op. Cit. , P 135 .

(3) William Quandt. The United States And Egypt : An Essay on Policy For 1990s . Op. Cit. , P 73 .

الأغراض المخصصة لها ، وفي مقدمتها دعم عملية السلام بين مصر وإسرائيل وتشجيع المشروعات المشتركة بينهما ، ودعم القطاع الخاص في مصر ، والحث على إجراء برنامج الإصلاح الاقتصادي وفق تصورات صندوق النقد الدولي... إلخ⁽¹⁾ .

وانطلاقاً من إدراك القيادة المصرية للمصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة ، التي تقع خلف أو وراء برنامج المساعدات لمصر ، وكون هذه المساعدات من قبيل الاستحقاق أو الحق⁽²⁾ ، استمرت المحاولات المصرية للضغط على الولايات المتحدة على مدار الفترة بغية زيادة حجم هذه المعونة وإعادة هيكلة بنودها ، وتطبيق نفس المعايير والأسس التي تقدم بها المعونة لإسرائيل ، إلا أن الاستجابة الأمريكية لتلك المطالب لم تكن على النحو الذي كانت تأمله القيادة السياسية المصرية⁽³⁾ .

فعلى الرغم من أن أحد المطالب الرئيسية للرئيس السادات ، والتي وعد بشأنها خيراً ، هي أن تعامل مصر على قدم المساواة مع إسرائيل فيما يتعلق بموضوع المساعدات . إلا أن برنامج المساعدات الأمريكي لإسرائيل يختلف تماماً من حيث الكم والنوع والشروط عن ذلك المقدم لمصر ، فمن حيث الكم استقرت الأرقام عند حدود 2.3 مليار لمصر و3 مليار لإسرائيل ، ومن حيث النوع والشروط يلاحظ ، أنه لا توجد أية شروط أو قيود على المعونة لإسرائيل ، وتحصل عليها - خاصة الشق الاقتصادي - نقداً مع حرية التصرف فيه كيفما تشاء ، ولا يوجد خبير أمريكي واحد يدير برنامج المعونة في

(1) د/ صلاح الدين المتبولي . مرجع سابق ، ص 60،59 .

(2) Robert Zimmerman . Op. Cit. , P 85 .

(3) د/ على الدين هلال . مرجع سابق ، ص 280 .

إسرائيل ، في حين تحصل مصر على هذه المعونة في صورة اعتمادات تقدم من أجل مشروعات معينة يتم التفاوض بشأنها مع الولايات المتحدة وتوقع بصددتها اتفاقيات خاصة . وبعد إلحاح شديد تمكنت مصر من الحصول على جزء نقدي صغير من هذه المعونة ابتداء من عام 1984 ، إلا أن الولايات المتحدة جعلته مشروطاً بالتوصل إلى تسوية مع صندوق النقد الدولي ، وإجراء إصلاح اقتصادي شامل في مصر⁽¹⁾ ، وهو الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة تدخلاً مباشراً في الإجراءات الاقتصادية التي تقوم بها مصر^(*) تحت دعوى معرفة مدى تحسن أداء الاقتصاد المصري قبل إقرار المعونة النقدية⁽²⁾ ، وهو ما جعل الكثيرين داخل الصفوة أو النخبة المصرية يشعرون بالاستياء واصفين مثل هذا الدور بكونه حصان طروادة ، الذي يحمل داخله الرسميين الأمريكيين ، الذين يعملون على إعادة رسم الاقتصاد المصري وفقاً لتصوراتهم وخططهم الخاصة⁽³⁾ .

ويعكس الحرص المصري الشديد خلال الفترة 1981-1987 ، على تأمين تدفق المعونات الاقتصادية ، الإحساس بأهمية هذه المعونات من أجل معالجة قضايا ومشكلات داخلية حادة ، ذات صلة مباشرة باستقرار الأوضاع الداخلية ، وهو ما يثير بدوره تساؤلات حول مدى تأثير العوامل الخارجية على قدرات

(1) Robert Springborg . Op. Cit. , P 79 .

And - Denis Sullivan . "Bureaucratic Politics In Development Assistance - The Failure Of American Aid In Egypt" . Op. Cit. , P 46 .

(*) حول عدد من الأمثلة على التدخل الأمريكي في مصر اقتصادياً، أنظر : عبدالله محمد الخواجة . مرجع سابق، ص 110 - 113 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1986 ، ص 467، 468 .

(3) Paul Jabber . Op. Cit. , P 977 .

التحرك والمناورة السياسية التي تفترضها استقلالية القرار السياسي⁽¹⁾ . وبمنظرة تحليلية نقدية للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر على مدار هذه الفترة ، يلاحظ أن تلك المشروطة منها شكلت نحو 55% من جملة المساعدات المشروطة التي حصلت عليها مصر من مختلف المصادر ، وشكلت نحو 80% من إجمالي مساعدات الولايات المتحدة لمصر . ولعل هذا يرجع بالأساس إلى حرص الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها الاقتصادية وإنعاش اقتصادها ، كما يعنى ذلك أن يتحمل الجانب المصري نصيباً من أعباء دعم ومساعدة المنتج الأمريكي وإنعاش الاقتصاد الأمريكي على حساب الاقتصاد المصري ، فضلاً عن انخفاض جودة المنتجات الواردة وفقاً لبرنامج المساعدات ، وعدم ملائمة الأسعار وارتفاع تكلفة حق المعرفة وأعباء دراسات الجدوى الاقتصادية والمعونة الفنية⁽²⁾ .

كما كانت هناك فجوة كبيرة بين نمط تخصيص تلك المساعدات والأولويات الإنمائية لمصر . فمن ناحية كان لهذه المساعدات تأثيرها السلبي على قدرة مصر على تطوير قطاع الزراعة وزيادة إنتاجيته ، حيث أدى الاعتماد المستمر على المساعدات الأمريكية الميسرة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية (خاصة القمح) ، إلى تراخي الجهود اللازمة للتوسع في زراعة تلك المواد الغذائية سعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي فيها ، فضلاً عن موقف هيئة المعونة الأمريكية المتمثل في رفض المساهمة في مشروعات استصلاح الأراضي والتوسع الأفقي ، وذلك استناداً إلى وجود عدة أسباب تؤدي إلى انخفاض إنتاجية تلك الأراضي ، الأمر الذي سيجعل الاستثمار في استصلاحها - من منظور الهيئة -

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1985 ، ص 392 .

(2) د/ حمدي عبد العظيم . مرجع سابق ، ص 7 .

مغامرة كبيرة ومكلفة للغاية⁽¹⁾ ، أيضاً أدى ربط المساعدة الأمريكية الميسرة بالشراء من المنتجات الأمريكية دون النظر إلى قدرة مصر على منافسة تلك المنتجات ، إلى أضعاف قدرة مصر على منافسة العديد من المنتجات المستوردة ، كما ساعد على تدوير أموال المساعدات ، حيث تفوق قيمة الواردات من الولايات المتحدة قيمة المساعدات الأمريكية السنوية لمصر⁽²⁾ .

كما لوحظ وجود نسبة لا يستهان بها من المعونات الأمريكية لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية ، تذهب نظير تمويل خدمات استشارية تقوم بها مكاتب خدمات وهيئات أمريكية ، كما أن القروض والمنح تنفق على سلع أمريكية تبلغ أسعارها أحياناً ضعفي السلع المماثلة في الأسواق غير الأمريكية ، كذلك فإن اتفاقيات القروض كثيراً ما اشترطت أن يتم نقل نسبة معينة من السلع الممولة بهذه القروض عن طريق شركات شحن أمريكية ، تبلغ نفقاتها أحياناً أربعة أمثال نفقات الشحن السائدة⁽³⁾ .

أيضاً تشير البيانات المتاحة إلى وجود درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الغذاء - حوالى 40% من المساعدات يوجه للحصول على الغذاء - وهو ما يفضى بدوره - من منظور البعض - إلى صعوبة استقلالية القرار السياسي المصري على المستوى الدولي ، أو الاعتراض على السياسات الإمبريالية الأمريكية ، التي تهدد الكرامة الوطنية في بعض الأحيان ، ولعل أبرز مثال على ذلك حوادث السفينة الإيطالية

(1) Heba Handousa . "Conflicting Objectives In The Egyptian - American Aid Relations" . In : Earl Sullivan (ed.) . Impact of Development Assistance On Egypt. Cairo : The American University , 1984 , P 90 .

(2) د/زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 62 .

(3) محمد خالد الأعر . مرجع سابق ، ص 96 .

والطائرة المصرية وغيرها من أحداث 1985، 1986⁽¹⁾ ، إلا أنه رغم كل تلك الانتقادات وغيرها ، الموجهة للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ، فإنه على الجانب الآخر كان لها عدداً من الإيجابيات تمثلت في الآتي :

أ - الاستفادة بالخبرات الأمريكية والتكنولوجيا الحديثة في مختلف مجالات الإنتاج والمرافق والخدمات ، ونقل المعرفة الأمريكية والاستفادة بها في تطوير وتحديث مشروعات البنية الأساسية والتنمية الحضرية والبيئية .

ب - المساهمة في القضاء على الفجوة الغذائية في مصر ، المتمثلة في اضطراد زيادة استهلاك السكان من الغذاء خاصة القمح والدقيق ، في الوقت الذي انعكس فيه الإنتاج المصري من تلك المواد ، وهو ما ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار في أسعار تلك السلع .

ج - المساعدة في سد عجز ميزان المدفوعات المصري وعجز الموازنة العامة خاصة ما يتعلق من تلك المساعدات بالمنح التي لا ترد .

د - تعتبر المساعدات الأمريكية لمصر ذات شروط أكثر يسراً مقارنة بمساعدات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي ، الذي يعطى لمصر قروضاً بأسعار مرتفعة وبشروط قاسية⁽²⁾ .

* وفيما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين في إطار العلاقات الاقتصادية الثنائية لوحظ أنه كان لصالح الولايات المتحدة ، من خلال عجز ميزان تجاري مزمن كان دائماً لصالح الولايات المتحدة ، أجمل على مدار الفترة ما يقرب من ثمانية مليارات دولار ، مما جعل مصر تحتل المركز السابع بين

(1) د/ حمدي عبد العظيم . مرجع سابق ، ص 8 .
وأيضاً: د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 60 .

(2) د/ علي الدين هلال . مرجع سابق ، ص 279 .

دول العالم التي تتمتع معها الولايات المتحدة بفائض ميزان تجاري إيجابي . فضلاً عن أنه في ظل عدم التكافؤ بين درجة تأثير الولايات المتحدة على مصر والتأثير المقابل لمصر عليها ، فإن التبادل التجاري بين البلدين 1987-81 ، أدى إلى جعل التجارة أداة من أدوات القوة والسيطرة ، التي ضمنت بها الولايات المتحدة حداً أدنى من الولاء من جانب مصر⁽¹⁾ .

* ويمكن التعمق في طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية خلال الفترة 81-1987 بصورة أفضل وبشكل أعمق من خلال تحليل آراء السادة الأساتذة والخبراء المشاركين في الاستبيان الملحق بالدراسة ، وذلك في سياق الآتي:

1. على الجانب السياسي :

جدول رقم (5-1)
تحليل آراء الخبراء على الجانب السياسي 1987-81

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	المعونة الأمريكية كمحدد للقرار المصري إزاء غزو إسرائيل للبنان 1982	11	35.5	17	54.8	3	9.7

ويتضح من الجدول أن النسبة الغالبة من المشاركين في الاستبيان (54.8%) ، لم يتفقوا مع إدراك القيادة السياسية لكون المعونة الأمريكية لمصر كانت محدداً للقرار المصري إزاء غزو إسرائيل للبنان 1982 ، ومن ثم قصر رد

(1) عبلة محمد الخواجة . مرجع سابق ، ص 119، 120 .

الفعل المصري على سحب السفير فقط نظراً لذلك . وعلى الجانب الآخر ،
اتفقت آراء (35.5%) من المشاركين مع هذا الإدراك ، في حين أن نسبة
(9.7%) لم يكن لديهم آراءً محددة أو كان السؤال غامضاً لهم .

جدول رقم (1- 6)

رؤية الخبراء لطبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية 1987-81

تحالف		صداقة		توافق في السياسات		توافق في المصالح		تبعية		خصومة		أخرى تذكر	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
-	-	6	19.4	3	9.7	8	25.8	7	22.6	-	-	7	22.6

ويتضح من الجدول أن النسبة الأعلى من المشاركين في الاستبيان (25.8%)
قد رأوا طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية خلال هذه الفترة كونها توافق في
المصالح ، في حين رأى (22.6%) منهم أنها كانت علاقة تبعية من مصر
قبل الولايات المتحدة ، كما رأى (19.4%) كونها علاقة صداقة ،
و(9.7%) أنها توافق في السياسات . وكان هناك مؤشرين لم يحصلوا على
أية تكرارات (صفر) ، وهما كون العلاقات تحالف ، أو كونها خصومة .

في حين أن (22.6%) من المشاركين كانت لهم آراء أخرى بخلاف المؤشرات
الواردة بالسؤال ، تراوحت ما بين : توازن في المصالح يشوبه توتر من أن
لآخر ، صداقة تحتل الخلاف حول بعض المسائل ، توافق في المصالح شابه
الكثير من الخلافات التي وصلت إلى حد الخصومة أحياناً ، تضارب في

المصالح ، في حين رأى أحد الخبراء أن العلاقات على مدار هذه الفترة قد جمعت بين كل السمات الست الواردة بالسؤال .

2. على الجانب العسكري :

جدول رقم (7-1)

تحليل آراء الخبراء على الجانب العسكري 1987-81

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	الشروط الأمريكية لجدولة ديون مصر العسكرية تعد تدخلاً في السياسة المصرية والقرار السياسي المصري	22	71	5	16.1	4	12.9
2	المعونات العسكرية الأمريكية تشكل أداة ضغط على السياسة المصرية	24	77.4	6	19.4	1	3.2

خلال الفترة 1987-81 ، تضمنت الردود الأمريكية على المقترحات المصرية بشأن جدولة وتخفيض فوائد الديون العسكرية ، العديد من الشروط مثل : إقناع الملك حسين بالدخول في مفاوضات مع إسرائيل ، إجراء مناورات مشتركة مع القوات المصرية ، التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل ، والحصول على تسهيلات عسكرية في بعض القواعد المصرية . ولقد رأت النسبة الغالبة (71%) من المشاركين في الاستبيان ، في ذلك تدخلاً في السياسة المصرية وانتقاصاً من استقلالية القرار السياسي ، في حين رأى (16.1%) عكس ذلك ، ثم تركزت إجابات الآخرين (12.9%) في عدد من

الجوانب مثل : عدم سلامة الفرضية ، ليس بالضرورة حدوث ذلك ، أو أن هذا يعد طبيعياً ومتعارف عليه أن تسعى الدولة العظمى لفرض شروطها ومصالحها ، وأن العامل الحاسم يتمثل في رد الفعل المصري استجابة أم رفضاً . أما فيما يتعلق بالمعونات العسكرية الأمريكية السنوية ، وكونها تشكل أداة ضغط على السياسة المصرية ، فإن غالبية الخبراء (77.4%) رأوا ذلك واقع بالفعل ، في حين نفى (19.4%) أن تلك المعونات تشكل أداة للضغط على مصر ، كما فضل أحد الخبراء استخدام لفظ " أحياناً " كإجابة أخرى .

3. على الجانب الاقتصادي :

جدول رقم (1- 8)

تحليل آراء الخبراء على الجانب الاقتصادي 1987-81

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	الشروط التقييدية للمعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر تعد ضماناً أمريكية لاستمرارية إذعان مصر	26	83.9	4	12.9	1	3.2
2	التنسيق الأمريكي مع مؤسسات التمويل الدولية على مدار هذه الفترة شكل أداة ضغط أمريكي على مصر	21	67.7	9	29	1	3.2

وعلى هذا الجانب رأى غالبية الخبراء (83.9%) أن الشروط التقييدية التي وضعتها الولايات المتحدة للمعونات الاقتصادية منذ البداية - والسابق عرضها - كانت بمثابة ضمانة أمريكية لاستمرارية إذعان مصر لها ، إلا أن (12.9%) منهم رأى عكس ذلك . في حين عمد أحد الخبراء ، كإجابة أخرى ، إلى التأكيد على أن وجود هذه الرغبة الأمريكية من خلال تلك الشروط لا يعنى بالضرورة تحقق الإذعان المصري .

وفيما يتعلق بما حدث خلال هذه الفترة من تنسيق أمريكي مع مؤسسات التمويل الدولية للضغط على مصر للسير وفق توجهات محددة ، وأن ذلك شكل أداة ضغط أخرى استخدمتها الولايات المتحدة ضد مصر ، رأى (67.7%) من المشاركين تحقق ذلك بالفعل ، إلا أن (29%) منهم رأى عكس ذلك ، في حين كانت الإجابة الأخرى الوحيدة "لا أعرف" .

* ومما تقدم ، ومن خلال استعراض تلك النتائج المستخلصة من واقع تحليل الاستبيان يلاحظ عدم وجود أية تباينات أو تناقضات فيما بين هذه النتائج وبين النتائج السابق استعراضها من خلال الدراسة النظرية والأدبيات الخاصة بالعلاقات المصرية - الأمريكية على مدار الفترة 1987-81 ، مما يعد مؤشراً إيجابياً على صحة وصدق مثل هذا التحليل الكمي .